جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية : الحقوق والعلوم السياسية

قسم : الحقوق

عنوان المذكرة

دور التنمية في تحقيق السيادة

مذكرة مكملة ضمن مقتضيات لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون دولي عام

إعداد الطلبة :

- خرشة لعطر
- مباركي البشير

تحت اشراف الاستاذ :

د/زديك الطاهر

اعضاء اللجنة

الدكتور	شويرب الجيلالي	رئيسا
الدكتور	زديك الطاهر	مشرفا ومقررا
الدكتور	لعجال مداني	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2020-2021

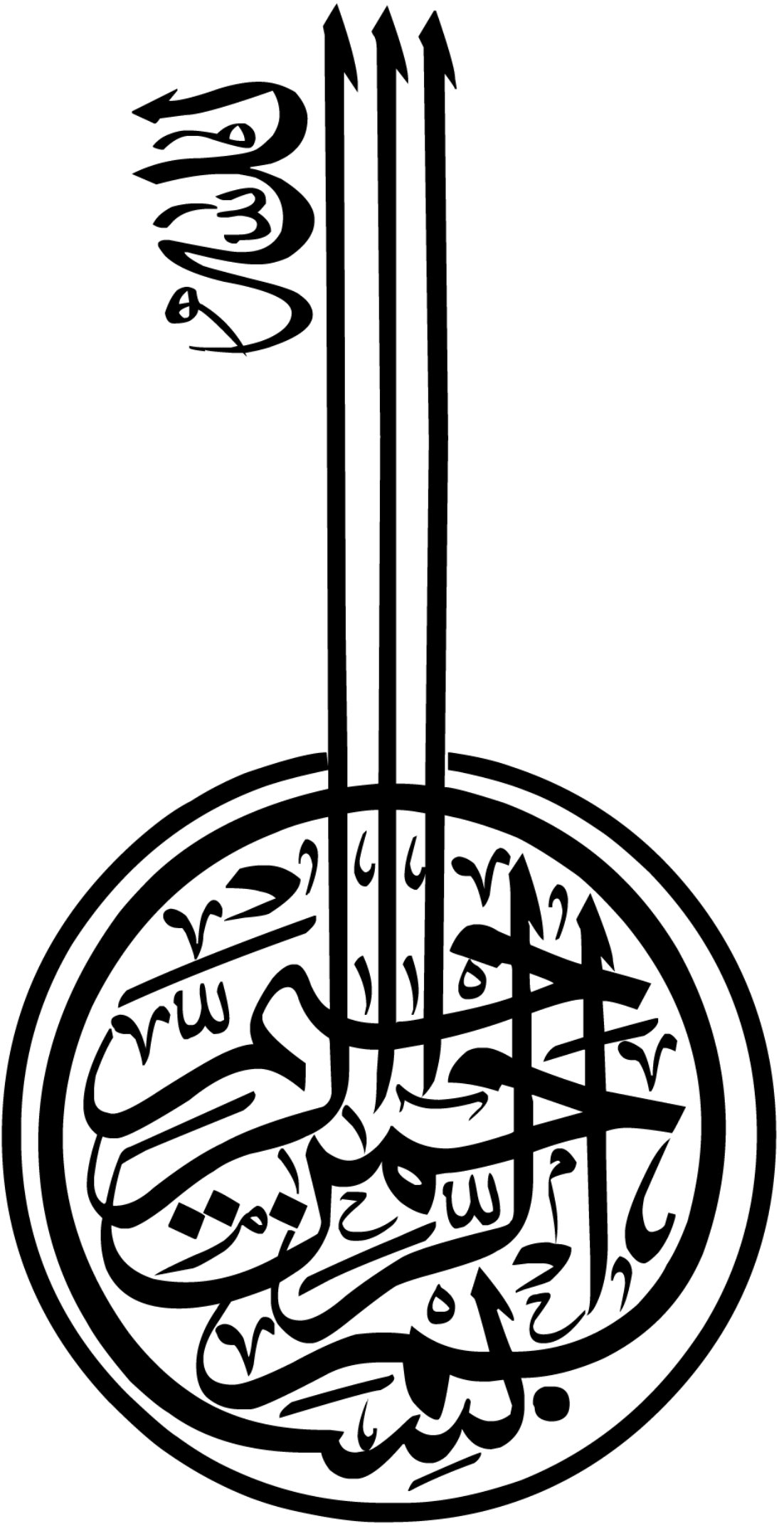

كلمـــــة
الشـكـــر

الشكـــــــر

بسم الله الرحمن الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين الذي وفقنا وأعاننا على إنهاء هذا البحث والخروج به بهذه الصورة المتكاملة.

وانطلاقًا من مبدأ أنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس، فإننا نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المعلم الدكتور (زديك الطاهر) الذي رافقنا في مسيرتنا لإنجاز هذا البحث وكانت له بصمات واضحة من خلال توجيهاته وانتقاداته البناءة والدعم الأكاديمي، كما نشر عائلاتنا التي صبرت وتحملت معنا ورفدتنا بالكثير من الدعم على جميع الأصعدة.و إلى جميه أساتذتي الكرام(اساتذة كلية الحقوق دون إستثناء).

آملين أن ينال بحثنا هذا رضاكم و إعجابكم

الإهـــــداء

الإهـــــــداء

إلى أبي العطوف.... قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علَّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنونة..... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

إلى إخوتي.... سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.

إلى جميع أفراد أسرتي من قريب و من بعيد

إلى الأهل و الأصدقاء

أهدي بحثي هذا.

خرشـــــــــة لعطـــــــــر

الإهـــــــداء

إلى حبيبتي التي أفضلها عن نفسي، فهي التي ضحت من أجلي، والتي لم أراها يومًا ما تدخر جهدًا في سبيل إسعادي دائمً وأبدًا، إليك وحدك أمي الحبيبة.

دائمًا ما نسير في دروب الحياة، ويبقى معنا من يسيطر على أذهاننا في كل طريق نسلكه، فلك أنت يا صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة، فلم أراك تبخل على بأي شيء طيلة حياتي، أنه أنت والدي العزيز.

إلى من تقاسمني صعوبات الحياة إلى من هي نصفي الثاني زوجتي الحبيبة

إلى قرة عيني بناتي الغاليات حفظهم الله و رعاهم

إليكم إخوتي أصدقائي الأعزاء، ولكم جميعًا يا من ساعدوني وكانوا دائمًا بجانبي من أجل مساعدتي بكل ما يملكون من جهد ووقت.

فأنا اليوم أقدم لكم بحثي هذا وأتمنى من الله أن ينال إعجابكم جميعًا.

مباركي بشيـــــــر

مقدمـــــة

مقدمـــة:

لا تنمية متناسقة بلا سيادة وطنية، إذ أن التنمية المتناسقة لا بدّ لها من تدعيم السيادة الوطنية من خلال تطوير متناسق للقدرات الاقتصادية للدولة النامية، الأمر الذي يستحيل بدون القضاء على تبعيتها، أي على ارتهانها غير المتكافئ بدول أخرى أكثر تطوّرا. والغاية هي أن يحلّ محلّ ذلك الارتهان التبعي ارتهانٌ متبادل ومتكافئ هو السمة الطبيعية للعلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية.

والحال أن شرط مثل هذه التنمية هو القطيعة مع الإطار النيوليبرالي القائم على حرية التجارة وأولوية القطاع الخاص. فإن تجارب التنمية الناجحة لدول حصل نموّها في ظروف سيادة دول أخرى على السوق العالمية في زمننا المعاصر، شأنها في ذلك شأن الدول التي كانت الأولى تاريخيا في تحقيق التصنيع بحيث أتيح لها الانتساب إلى مركز النظام الرأسمالي العالمي، تلك التجارب جميعا إنما استندت إلى حماية انتاجها الوطني ودور مركزي للدولة والقطاع العام في رعايته ودفع تنميتها، بخلاف العقيدة النيوليبرالية الداعية إلى تقليص دور الدولة إلى حدّه الأدنى والتعويل على القطاع الخاص وحده في ظروف من الحرّيات الاقتصادية غير المقيّدة.

بيد أن التنمية المتناسقة لا تصبو إلى "الاكتفاء الذاتي" والانعزال، بل إلى التكافؤ، كما سلف الذكر. وقد كانت لتجارب الانعزال عن السوق العالمية، سواء أكانت تجارب اختيارية أم قسرية، كلفة عظيمة أدّت إلى تنمية غير متناسقة وفاشلة بصورة حادّة في نهاية المطاف. وهذا ما يتهدّد أيضا الصيغ القصوى مما يسمّى "ما بعد التنموية" التي ترفض النموذج الصناعي واصفة إياه بالغربي على غرار الصيغ القصوى من الفكر "ما بعد الكولونيالي" التي تنبذ العلوم الاجتماعية بحجة أنها غربية. فإن الموقف الداعي إلى الانكفاء على الذات والاستناد بصورة أساسية إلى أساليب الإنتاج التقليدية إنما هو موقف رومانسي طوباوي يحيل في الواقع إلى طوبى رجعية بالمعنى الدقيق للكلمة، إذ تريد الرجوع بالمجتمع إلى الوراء وتبرّر دعوتها بتصوير أسطوري الماضي.

و أن للتنمية المتناسقة شرطا لا غنى عنه على الإطلاق وهو يتعلّق بالمعنى الآخر للسيادة. فإن المفهوم السياسي للسيادة لا يقتصر على السيادة الوطنية، أي سيادة الدولة إزاء الدول الأخرى في المجتمع الدولي، بل يتعلّق أيضا بالسيادة داخل الدولة ذاتها. وهو المعنى الأقدم للسيادة الذي أشار إلى سلطة سيّد المجتمع، وقد كان إمارة فردية في معظم الحالات التي عرفها التاريخ البشري. ومع العصر الحديث

انتصرت فكرة الديمقراطية وما اقترن بها من مطالبة بسيادة الشعب في الدولة. و من هنا نطرح الإشكالية التالية:

هل من واجب على الدولة تحقيق التنمية والمحافظة على السيادة ؟ ومدى تأثير العولمة عليها؟

أسباب إختيار الموضوع:

- تسليط الضوء على دور التنمية في تحقيق السيادة الوطنية
- الإشارة إلى مدى تأثير التنمية على السيادة الوطنية.
- توضيح هل يمكن الفصل بين التنمية و السيادة.
- إيضاح تأثير التنمية على دول الجنوب و دول الشمال.
- و تزويد المكتبة بمرجع جديد.

أهداف الدراسة:

هدفنا من خلال هذه الدراسة هو:

- التعاون والعمل مع جميع الشركاء وبشكل عملي حتى نتمكن من اتخاذ الخيارات الصحيحة لتحسين الحياة بطريقة مستدامة للأجيال القادمة .
- و إظهار دور التمية في تحقيق السيادة الوطنية.
- علاج الأسباب الجذرية للفقر وتوحد الشعوب لإحداث تغيير إيجابي للعالم أجمع .
- أنه لا يمكن لدولة أن تعمل لوحدها لتحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي داخل حدودها فقط بل لا بد من الإستعانة بالتنمية لتحقيق ذلك.

منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في هذه الدراسة ليتم الأخذ بعين الإعتبار جملة من الأهداف أهمها معرفة دور التنمية في تحقيق السيادة الوطنية

هيكل الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة تم إعتماد خطة تكونت من فصلين و كل فصل قسم إلى مبحثين

فعنون الفصل الأول ب: الدولة بين التنمية و حماية السيادة و قسم إلى مبحثين المبحث الأول: التوفيق بين التنمية و السيادة و قسم بدوره إلى ثلاث مطالب عنون المطلب الأول : التنمية و السيادة من وجهة نظر دول الشمال ودول الجنوب أما المطلب الثاني: التنمية حق من حقوق الانسان و عنون المطلب الثالث ب: السيادة مبدأ من مبادئ القانون الدولي. أما المبحث الثاني فعنون ب: المجتمع الدولي و التنمية العادلة و قسم إلى مطلبين المطلب الأول : التسمية مع الحفاظ على السيادة بدل المساعدات المشروطة و المطلب الثاني : الاستثمار مؤشر اقتصادي للتبعية عوض التنمية .

والفصل الثاني: تمسك الدول بالسيادة أمام عقبات التنمية في عصر العولمة قسم إلى مبحثين المبحث الأول : تراجع هيدا السيادة في ظل التغيرات العالمية قسم إلى مطلبين المطلب الأول : محاولات تطويع مبدأ السيادة أمام التنمية والمطلب الثاني : مقومات التنمية أمام السيادة المقومات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية العلمية التكنولوجية أما المبحث الثاني: تمط التنمية الجديدة استعمار اقتصادي معولم و قسم إلى مطلبين المطلب الأول : المنظمة العالمية للتجارة وهدر التنمية في دول العالم الجنوب و المطلب الثاني : الشراكة الجديدة في افريقيا " الشيباد " نوع من التنمية، و كأي بحث لكل بداية نهاية و تمثلت نهاية البحث في خاتمـة.

الفصـــل الأول

الدولة بين التنميـــة و حماية السيادة

في إعلان اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون، أشارت الدول الأعضاء إلى أن "سيادة القانون والتنمية أمران مترابطان بشكل وثيق ويعزز كل منهما الآخر، وأن النهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل للجميع، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والجوع وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية على نحو تام، بما في ذلك الحق في التنمية، وهي أمور تعزز بدورها سيادة القانون."

و في هذا الفصل سنتطرق إلى ذلك من خلال المباحث و المطالب المختارة للتحدث عن هذا الموضوع.

و منه نطرح الإشكالية التالية:

هل من واجب على الدولة تحقيق التنمية والمحافظة على السيادة ؟ ومدى تأثير العولمة عليها؟

المبحث الأول: التوفيق بين التنمية و السيادة

تناولت الأمم المتحدة لموضوع التنمية في وثائقها في وقت مبكر 1947، يمكننا استنتاج مفهوم التنمية لدى الأمم المتحدة من خلال ما ورد في الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عقب دورتها الحادية والأربعين في ديسمبر 1986، الذي يوضح أن التنمية حق وهي "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم"

المطلب الأول : التنمية و السيادة من وجهة نظر دول الشمال ودول الجنوب .

ومن خلال استعراض مفهوم التنمية طبقا لرؤية الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي التابع لها، يكون من الأهمية بمكان طرح تصور هذه منظمة للهيكل السياسي الضروري من أجل ضمان إتباع سياسات مناصرة للفقراء وتهيئة مناخ ملائم للتنمية.

الفرع الأول: التنمية و السيادة من وجهة نظر دول الشمال

ومن خلال التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة، فإن الإستراتيجية الضرورية للقضاء على الفقر يجب أن تقوم على ثلاثة محاور:

أولاً: الدور الفاعل للدولة

في ديسمبر 1986 أصدرت الأمم المتحدة "إعلان الحق في التنمية"، بأغلبية (146) صوتا وعارضته الولايات المتحدة، ويفهم من "الحق في التنمية"، على أنه رؤية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وتحقيق الحريات الأساسية، ومن هنا فإن الأمم المتحدة ترى أن الدولة دورا حاسما وفاعلا يجب أن تقوم به، ذلك أن مبادرات التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة تركز على إقامة الشراكات مع الحكومات والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لضمان انجاز المزيد من مشاريع التنمية المحلية وإداراتها بكفاءة. وحيث أن القضاء على الفقر يشكل أولوية محورية لجهود الأمم المتحدة، فإنها تؤكد الدور المحوري للدول في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، إذ أن الأفراد لا يستطيعون مكافحة الفقر بالاعتماد على أنفسهم فقط.

كذلك يتأكد دور الدولة من حيث أن عملية التنمية في نظر الأمم المتحدة تعتبر (حقا) من حقوق الإنسان وليست مجرد مطالب للأفراد، قد تستجيب لها الحكومات أو لا تستجيب، كما أن الموافقة على

الحق في التنمية من جانب الدول النامية تعني أن هذه الدول أصبحت مسؤولة أمام شعوبها عن القيام بالتنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وكذلك فإن الموافقة على هذا الحق من جانب الدول المتقدمة تعني أن هذه الدول أصبحت مسئولة عن مساعدة الدول النامية، التي تفتقر إلى الموارد المالية والفنية الكافية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بشأن تعزيز الديمقراطية وتوطيدها، حيث وقع مائة بلد "إعلان مجتمع الديمقراطيات" في وارسو، وأقر ذلك المجتمع خطة عمل "سيول" في سنة 2002، التي تضمنت قائمة بالعناصر الضرورية لتحقيق الديمقراطية ومجموعة من التدابير لتعزيزها.([1])

كما تساعد الأمم المتحدة الدول الأعضاء من خلال تقديم المساعدة والمشورة في الميادين القانونية والتقنية والمالية دعما للديمقراطيات الناشئة.

وتؤكد تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أن دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية يتم عبر إقامة مؤسسات ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ومشاركة المرأة والأقليات، وتشير تلك التقارير إلى أنه منذ

عقد من الزمان ازداد عدد الحكومات الديمقراطية وتحسنت المؤشرات الاجتماعية تحسنا مطردا، ورغم أن ذلك يعتبر بداية مهمة إلا أنه لا يكفي من غير تنفيذ الممارسات والمبادئ الديمقراطية عبر كل المستويات، ولا بد من تعزيز النظام القضائي ووضع الإطار القانوني والدستوري من أجل كبح تزايد الفساد، ولذلك كانت المادة الخاصة بمحاربة الفساد ضمن الميثاق العالمي للأمم المتحدة، حيث وقع عليها ما يقرب من ألفين شركة دولية، وكذلك وقعت خمس وستون شركة عاملة في قطاعات الطاقة والمعادن والمناجم والهندسة والبناء على معاهدة في الموضوع خلال المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس

2005. لذلك فإن الأمم المتحدة ومنظماتها ترى أنه لا بد من توفير حيز ديمقراطي يعبر فيه الناس عن مطالبهم ويكون توزيع السلطة فيه أكثر عدلا؛ وأنه يجب الحرص على المساءلة والشفافية لأن الحكومات الضعيفة تعجز عن إقامة توازن يتصدى لفئة الأقوياء اقتصاديا، مما يجعل الفساد عقبة تعترض جهود القضاء على الفقر، وحين يتعلق الأمر بالقضاء على الفقر لا يصبح الإصلاح السياسي خيارا بل ضرورة ملحة.

[1] رابح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص: 137.

ثانياً: دور المجتمع المدني

برز الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني وترافق مع توجه المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي نحو دعم توجيه سياسات التنمية بالبلدان المتخلفة نحو اعتماد الخوصصة لتهيئة المناخ لنمو القطاع الخاص وسياسات التكييف الهيكلي وتقليص دور الدولة الاقتصادي، وللتعويض عن تقليص دور الدولة الاجتماعي، فقد تزايد الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية وتدعيمها والتعاون معها سواء من قبل المنظمات الدولية أو السلطات بالبلدان المتخلفة باعتبارها تعكس آراء المجتمع، وكونها أكثر مرونة واستجابة وفاعلية من الوكالات الرسمية، في الاتصال بأفراد وجماعات المجتمع .([1])

وإذا كانت ضرورات التنمية تفرض تضافر جهود جميع القوى الفعالة في المجتمع، حتى تشكل محركا حاسما للتنمية، فإنه من واجب الحكومات أن تقوم بتوفير المناخ الضروري لحماية مصالح الفئات المختلفة، وأن تتميز بالشفافية وتخضع للمساءلة، وهو ما يمكن أن يسمح لتنظيمات المجتمع المدني بالمساهمة في الدفاع عن مصالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وأن تعمل في اتجاه تخصيص موارد كافية الأولويات التنمية البشرية، كما يمكنها من التأثير في القرارات السياسية، إذ يمكن أن تكون النقابات حافزا على إقرار الديمقراطية، ولكن سياسات إعادة الهيكلة وما تبعها في البلدان المتخلفة أدت إلى تضاؤل نسبة التمثيل النقابي وفعالية النقابيين بسبب عوامل عديدة من بينها انخفاض أعداد العمال في القطاع العمومي، وموالاة الممثلين النقابيين للسلطات التنفيذية في كثير من الحالات، وهو ما قد يرى فيه البعض تناقضا بين الإصلاحات والديمقراطية.

والواقع أن نجاح أي نموذج تنموي يعتمد على وضع صيغة للتراضي بين جميع فئات المجتمع الإجراء إصلاح سلمي والتأكيد على أن تعزيز مصالح الفقراء لا يتناقض بالضرورة مع مصالح الأغنياء، ومن هنا تبرز أهمية إقامة تنظيمات مستقلة للمجتمعات المدنية بالبلدان المتخلفة. وعليه فإن مفهوم التنمية من منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتجسد من خلال ثلاثة أبعاد هي:

1. دعم القدرات البشرية من خلال تحسين الصحة والتعليم.

[1] رابح حمدي باشا ، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية (أطروحة دكتورا في الاقتصاد مقدمة في جامعة الجزائر)، السنة الجامعية (2006–2007)، ص: 132 – 133.

2. استخدام البشر لقدراتهم في إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها، أو من خلال مساهمتهم الفعالة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية.

3. أن يحقق البشر مستوى معينا من الرفاهية في إطار مضمون ما سبق.

وعليه يتضح أن تحقيق التنمية الاقتصادية، يعد أمرا أساسيا لتحقيق تنمية بشرية، مع الاهتمام بنوعيتها وبتوزيعها، بحيث يتضمن المفهوم التأكيد على تنمية المجتمع كله من خلال تعدد المعايير التي لا تتوقف على الدخل أو المضمون الاقتصادي فقط.([1])

وقد تزايد عدد الأفراد الذين يتم تهميشهم نتيجة تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية، وهي القضية التي حظيت باهتمام عدد من المؤتمرات مثل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريودي جنيرو سنة 1992، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في افيينا سنة 1993، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة سنة 1994، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن سنة 1995.

ومن الجانب الآخر، يوجه النقد إلى مفهوم التنمية البشرية لعدم احتوائه على بعض الأبعاد الهامة مثل الحرية السياسية والقيم الثقافية، كما أن هناك تصورا خاطئا بأن التنمية البشرية تقتصر على المضمون الاجتماعي فقط (التعليم الصحة) دون أي بعد اقتصادي، ولكن مفهوم التنمية البشرية مفهوم شامل للتنمية يضم التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا، ولكنه يعالج قضايا التنمية من زاوية الأفراد فهم العناصر المستفيدة منها وهم أيضا العناصر الفاعلة في تحقيقها من خلال مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة إلى تحقيق التنمية وضمان التوزيع العادل للفوائدها .

ووفقا لهذا المنظور، فإن المبادئ الرئيسية التي يرتكز عليها مفهوم التنمية تتمثل في:

1. أن الإنسان يشكل وسيلة التنمية وغايتها، لذلك يجب أن يكون المشارك في تحقيقها والمستفيد منها.

2. أن يتحمل جميع البشر مسؤولية التنمية مع ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

3. تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية في تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لممارسة الحق في التنمية.

[1] المرجع السابق، رابح حمدي باشا،ص134

4. ينبغي للدول أن تضمن تكافؤ الفرص للجميع، فيما يتعلق بإمكانية وصولهم إلى المواد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل، وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية.

5. ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية.

وتماشيا مع هذه المبادئ التي تضمنها مفهوم التنمية لدى الأمم المتحدة فإن مختلف الوكالات التابعة لها، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو" تعتبران من أهم الهيئات الدولية المعنية بمحاربة الفقر على المستوى العالمي، وتعمل الهيئتان على مساعدة الدول في برامجها التي تستهدف القضاء على الفقر، ([1])فالبرنامج يتعاون مع كثير من البلدان المتابعة تعهدات المجتمع الدولي عقب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي تم ب "كوبنهاجن" سنة 1995، وأما منظمة الأغذية والزارعة، فقد عهد إليها من قبل القمة العالمية التي عقدت سنة 1996 بتقديم المساعدة اللازمة للدول المحدودة الدخل، فأطلقت برنامجا من أجل الأمن الغذائي يركز على دعم الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية، ويشمل البرنامج أكثر من خمسين بلدا ويركز على أكثر المجموعات البشرية هشاشة.

وقد ساهمت الإصدارات المتوالية من تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إثراء جوانب تلك المبادئ التي تنعكس في مفهوم التنمية المعتمد لدى الأمم المتحدة، إلى أن صدر تقريره لسنة 1990، الذي تضمن مفهوما أطلق عليه "التنمية البشرية، فما المقصود بهذا المفهوم وما هي مكوناته؟ وما هي آليات تجسيده؟

لقد برز هذا المصطلح على صعيد الأدب الاقتصادي، منذ 1990، عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليؤكد على أن الأفراد هم محور الاهتمام والهدف الأساسي للتنمية، والذين ينبغي أن يشتركوا في عملية التنمية وأن يستفيدوا منها، حيث عرف التنمية البشرية بأنها "عملية توسيع الخيارات أمام الناس"، ([2])وترى تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أهمية هذا المفهوم تأتي من كونه يعتبر دليلا مركبا يقيس معدلات انجازات التنمية في أي بلد، من خلال ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية هي:

أ- أن يعيش الناس حياة أطول وصحية، ويقاس ذلك بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2005، ص: 214.

[2] رابح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص: 137.

ب–أن يكتسبوا معرفة جيدة للقراءة والكتابة، ويقاس ذلك بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ومعدل مجموع الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

ت–أن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق، ويقاس ذلك بنصب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي.

ثالثاً: إستراتيجية التنمية للألفية الثالثة

حددت الأمم المتحدة وبتعهد من المجتمع الدولي (191 دولة الأعضاء في الأمم المتحدة) الوفاء بأهداف إستراتيجية التنمية القرن الحادي والعشرين، والتي كانت بدايتها تحديد أهداف إنمائية للفترة (2000 – 2015) تمثلت في ثماني أهداف رئيسية هي التالية:

1_الأهداف من حيث الجاني الإجتماعي

أ_ القضاء على الفقر المدقع والجوع

وذلك من خلال تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بنسبة النصف، وتخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بنسبة النصف كذلك.([1])

ب_ تحقيق التعليم الابتدائي الشامل

أي ضمان إتمام الأطفال من الجنسين للمرحلة الدراسية الابتدائية، وقد حدد تقرير "الأمن الإنساني" الذي صدر سنة 2003 عن الأمم المتحدة، أن تحقيق هذا الهدف يتم من خلال دعم برامج التعليم الأساسي التي تنظمها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وأجهزة الأمم المتحدة، بالوسائل التي تمكنها من توفير التعليم الأساسي للأطفال في مخيمات اللاجئين والنازحين، وتشجيع المدارس على توفير البيئة التعليمية الملائمة للأطفال والتي يجب أن تكون خالية من التمييز والعنف والمخاطر الصحية، وكذلك استخدام وسائل الإعلام بطرق مبتكرة، بما يمكنها من نقل المعارف والمعلومات بطريقة ملائمة.

ج_ تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

أي إزالة الفوارق بين الجنسين في كافة المراحل التعليمية، بحيث أستهدف إزالة التفاوت في التعليم الابتدائي والثانوي بين الجنسين بحلول عام 2005 (وهو ما لم يتحقق حتى الآن) وأن يتمكن من ذلك أيضا، بالنسبة

[1] رابح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص ص: 138 – 141.

لجميع مراحل التعليم، في موعد لا يتجاوز عام 2015، إضافة إلى العمل على تسهيل حصول النساء على الشغل واكتسابهم دخلا، ومشاركتهم في الحياة السياسية، ومحاربة العنف ضدهن.

د_ تخفيض معدل وفيات الأطفال

ويتمثل هذا في استهداف تحقيق تخفيض في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين.

ه_ تحسين صحة الأمهات

من خلال تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاث أرباع.

2_الأهداف من الجانب الصحي

أ_ مكافحة مرض الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى

من خلال بذل الجهود في تمويل أنشطة الرعاية الصحية، قصد وقف انتشار الفيروس المسبب لنقص المناعة المكتسبة، وكذلك مرض الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى بحلول سنة 2015.

3_الأهداف من الناحية الإستراتيجية:

أ_ ضمان استدامة البيئة

من خلال دمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات القطرية والحفاظ على الموارد البيئية، مع إدخال تحسينات هامة على حياة ما لا يقل عن مائة مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة بحلول سنة 2020، وهذا يعني تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا تتوفر لهم مياه صالحة للشرب إلى النصف، وتأمين سلامة ونظافة العيش لعشرات الملايين من الذين يفتقرون إليها.

ب_ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

من خلال زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، وذلك بالعمل على:

أ. المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والشفافية.

ب. معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا وتشمل قدرة صادراتها على الدخول إلى أسواق الدول

المتقدمة، وتخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية، ([1])وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر سخاء للبلدان التي أعلنت التزامها بتخفيف وطأة الفقر.

ج. معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول النامية الصغيرة.

الفرع الثاني: التنمية و السيادة من وجهة نظر دول الجنوب

لقد أصبح من المعروف أن معظم الدول النامية قد فضلت مواجهة تحديات التنمية من خلال الاعتماد على الخارج، خاصة فيما يتعلق بتمويل برامج التنمية، وهي عملية تنطوي على انحياز إلى جانب خيار محاولة تحقيق التنمية من خلال التبعية للخارج على حساب خيار الاعتماد على النفس كمنطلق لجهود التنمية، والذي يهمنا هنا هو محاولة تتبع تطور المديونية الخارجية في مجموعة الدول النامية المدينة، وأسباب تطور هذه المديونية بالشكل الذي أوصل هذه البلاد إلى أزمة مديونية انفجرت سنة 1982، ومدى الآثار التي تركتها هذه الأزمة على مستوى إنجاز الأهداف التنموية التي كانت المبرر الأساسي لعمليات الاقتراض الخارجي الواسع.

وانطلاقا مما تقدم سوف نتناول في هذا المبحث الموضوعات التالية: – تطور الديون الخارجية للدول النامية.

– أسباب تطور الديون الخارجية للدول النامية. ولكن قبل ذلك لابد من محاولة تحديد مفهوم الدين الخارجي ومبررات وحدود الاقتراض.

حيث يعرف البنك الدولي الدين الخارجي بأنه "الدين المترتب لغير المقيمين، على الحكومة أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو الأجهزة العامة المستقلة عنها، أو على مدين خاص يتمتع بضمانة رسمية (ضمانة حكومة) والواجب السداد بالعملة الصعبة أو بواسطة السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، تزيد عن سنة قابلة للمراجعة".

ومن خلال التعريف السابق يمكن استخلاص ثلاثة شروط يجب توفرها في الدين حتى يمكن اعتباره دينا خارجيا، من منظور البنك الدولي، وهذه الشروط هي:

1. أن يتم التعاقد عليه من طرف الدولة أو أن يحظى بضمانتها.

[1] حمد صادق ، إدارة التنمية وطموحات التنمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن،1983،ص16

2. أن تكون مدة الدين تزيد عن سنة.

3. أن يسدد الدين بالعملة الصعبة، إلا إذا تعاقد الطرفان على خلاف ذلك.([1])

ويستنتج من هذا التعريف أن أرقام المديونية التي يعلن عنها البنك الدولي لا تعطي صورة شاملة عن حجم التزامات الدول النامية الخارجية؛ لأنها لا تشمل الديون التي تقل مدتها عن سنة ولا الديون العسكرية ولا الالتزامات الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة.

والملاحظة التي يجب أخذها بعين الاعتبار هنا هي: أن الأرقام التي يعلن عنها (سواء من البنك الدولي أو من المنظمات المشابهة) يتم الحصول عليها، إما من الجهات الدائنة أو من الدول المدينة نفسها، وفي جميع الحالات ينبغي التحفظ بشأنها؛ نظرا إلى أن الدول لا تفصح، في الغالب، عن ديونها الخارجية بشكل عام، كما أن تأخر بعض الدول عن تقديم المعلومات الخاصة بديونها قد يدفع المؤسسات

الدولية المعنية إلى تقدير مديونية بلد معين بطرقها الخاصة، وهو ما يؤدي إلى ظهور الفرق الكبير الذي يلاحظه المتابع، والذي يصل إلى أرقام كبيرة في الغالب.

وعلى الرغم من المحاذير السابقة فإن الأرقام المتوفرة عن المديونية الخارجية، على الرغم من نواقصها، تعطي صورة عن هذه المديونية نستطيع من خلالها تقدير مدى العبء الذي تشكله هذه المديونية على اقتصاديات الدول المدينة (التعريف السابق ينسجم مع المفاهيم المتعلقة بالديون الخارجية قبل نشر الدليل الجديد الخاص بإحصائيات الدين الخارجي من طرف صندوق النقد الدولي سنة 1993).

أما صندوق النقد الدولي فيعرف الدين الخارجي بأنه "المقدار القائم من الخصوم الجارية الفعلية وليست الاحتمالية على المقيمين في اقتصاد بلد معين، في وقت معين لغير المقيمين، والذي يقتضي أداء مدفوعات من المدين لتسديد المبلغ الأصلي مع أو بدون الفائدة في فترة أو فترات زمنية مستقبلية". وقد تنشأ هذه الخصوم من خلال الطرق التالية :

أ. الالتزامات التعاقدية بين المقيمين وغير المقيمين. ب. بقوة القانون. ج. أو بسبب أحداث تقتضي مدفوعات مستقبلية. وتشمل خصوم الدين متأخرات الأصل والفوائد، ومن خلال التعريف السابق يمكن ملاحظة ما يلي :([2])

[1] المرجع السابق، حمد صادق ، إدارة التنمية وطموحات التنمية،ص17/16

[2] صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات الدين الخارجي، منشورات الصندوق الترجمة العربية)، واشنطن، 2003، ص: 7.

1. أن يكون الدين مترتبا على مقيم لغير مقيم حتى يمكن اعتباره دينا خارجيا.

2. أن يكون الدين مسحوبا فعلا ولم يسدد، أو يتم التنازل عنه بوجه من الوجوه.

3. أن يكون فعليا وغير احتمالي.

4. أن يقتضي دفع مبالغ في المستقبل لسداد أصل الدين مع الفوائد أو بدونها.

5. لم يعد يشترط في الدين الخارجي أن يكون على جهة رسمية أو مضمونا من جهة رسمية بل أصبحت الديون على الخواص وغير المضمونة تدخل ضمن مفهوم الدين الخارجي الجديد.

6. أصبحت الديون التي تقل مدة استحقاقها عن سنة تدخل ضمن الدين الخارجي وفقا لهذا التعريف.

7. لم يتطرق التعريف إلى وسيلة تسديد الدين (عملة صعبة أو سلع).

والملاحظة الجوهرية التي تميز التعريف الأخير عند مقارنته مع التعريف الأول هي الخاصية الشمول".([1])

وبخصوص مبررات وحدود الاقتراض الخارجي فإنه على الرغم من اختلاف الباحثين حول هذا الموضوع، يمكن تلخيص أهم أرائهم في أن الدول النامية ذات العجز المالي تستطيع أن تستعين بالمصادر المالية الخارجية لسد فجوة الادخار لديها، ورفع معدلات الاستثمار المحلي من أجل الوصول إلى معدلات النمو المرغوبة، بشرط أخذ مرد ودية الموارد المقترضة بعين الاعتبار في ضوء مقارنة تكاليفها مع العائد المتوقع من استخدامها، مع مراعاة قدرة البلد على خدمة هذه القروض في المستقبل.

ويبدو أن الدول النامية لم تأخذ الشروط السابقة بعين الاعتبار، بدليل وصول مديونيتها إلى أرقام كبيرة، وحسب ما سيظهر لنا من خلال المطلب الموالي.

المطلب الثاني: التنمية حق من حقوق الانسان .

إن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية هي حقوق يكتسبها جميع البشر بالولادة، وهي حقوق غير مستمدة من القانون، وإنما هي مرتبطة بمفهوم الكرامة الإنسانية، وهي سابقة في وجودها على القانون. . ولكن السؤال الذي يطرح هنا هو: هل الحق في التنمية واحد من حقوق الإنسان أم لا؟ وما هي علاقته بهذه الحقوق؟

[1] المرجع السابق، صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات الدين الخارجي، منشورات الصندوق الترجمة العربية)، واشنطن، 2003، ص: 7.

فيما يخص ما إذا كان الحق في التنمية واحدا من حقوق الإنسان أم لا، فقد دار نقاش مستفيض حول هذه القضية، ويمكن القول بأن هذه القضية قد سويت بعد حصول الإجماع في الآراء حول إعلان برنامج فيينا سنة 1993 الذي أعاد تأكيد أن :" الحق في التنمية كما هو مبين في إعلان الحق في التنمية بوصفه حقا عالميا وغير قابل للتصرف وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية"، وفي موضع آخر يذكر الإعلان ذاته أنه:" لا تقبل الطبيعة العالمية لهذه الحقوق والحريات أي نقاش"، كما أكد هذا الإعلان أيضا: " بأن على جميع الحكومات أن تعامل الحق في التنمية بوصفه واحدا من حقوق الإنسان في جميع معاملاتها وصفقاتها ([1]).

وبالرجوع إلى المادة الأولى من إعلان الحق في التنمية نجدها تؤكد بأن:" الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف"، أي غير قابل للمساومة.

هذا ويشير تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالحق في التنمية إلى أن الحق في التنمية حق م ن حقوق الإنسان، يولد التزامات معينة و يستتبع واجبات على كافة الدول في المجتمع الدولي ([2]).

إذن فالحق في التنمية هو "حق من حقوق الإنسان".

أما فيما يتعلق بعلاقة الحق في التنمية بباقي حقوق الإنسان فقد بينت ذلك صراحة المادة الأولى من إعلان الحق في التنمية، والتي بينت بأنه من خلال إعمال الحق في التنمية يمكن إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما.

وقد بينت كذلك الفقرة الثانية من المادة السادسة من نفس الإعلان بأن: "جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة، وينبغي إيلاء الاهتمام على قدر المساواة لإعمال وتعزيز حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

كما أوضحت أيضا الفقرة الأولى من المادة تسعة بأن : " جميع جوانب الحق في التنمية (...) متلاحمة ومترابطة وينبغي النظر إلى كل واحد منها في إطار الجميع".

---

[1] أرجون كسانغوبتا، دراسة عن الحالة الراهنة التقدم المحرز في تنفيذ الحق في التنمية، تقرير مقدم إلى لجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، الدورة السادسة والخمسون، جنيف، 13-17 أيلول/سبتمبر 1999، ص4

[2] **Keba M, Baye(1972), Le droit au development comme un droit de l'homme, Revue des droits de 220 (2-3), p.503. l'homme, Paris, V**

ويؤكد السيد " راؤول فيريرو" علاقة الحق في التنمية بباقي حقوق الإنسان بقوله: "وهكذا يتصل الحق في التنمية بالتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقدر ما يتصل بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية .([1])

إذن فالحق في التنمية له علاقة وثيقة بباقي حقوق الإنسان (الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، فهو يشكل الأرضية التي يمكن من خلالها التمتع بهذه الحقوق، ويمكن تصوير هذه العلاقة على النحو التالي:

عملية التنمية

الحق في التنمية ⟸ التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إذن من خلال ما سبق يمكن القول بان الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان، يوحد بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجموعة واحدة مترابطة غير قابلة للتجزئة، وهو السبيل إلى إعمالها، وان أي إنكار لأي حق من هذه الحقوق ينطوي على إنكار الحق في التنمية، وعليه فان أي محاولة لإعمال الحق في التنمية يجب أن تقوم على أساس كفالة أو ضمان حماية جميع هذه الحقوق.

الفرع الأول:علاقة الحق في التنمية بحقوق الشعوب والدول:

لاشك أن ما يميز الحق في التنمية هو كونه حق راسخ من قبل في حقوق ومبادئ أخرى سابقة تحكم العلاقات الدولية، ومن ثمة فان إعماله يقتضي الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وقد أكد ذلك صراحة إعلان الحق في التنمية عندما بين بأن هذا الحق له علاقة وطيدة ببعض حقوق الشعوب والدول وعلى رأسها حق الشعوب في تقرير المصير، الحق في السلم، والحق في ممارسة الدول للسيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية ([2]) إذن فالحق في التنمية هو حق مركب أيضا من

[1] راؤول فيريرو ، النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتعزيز حقوق الإنسان، منشورات الأمم المتحدة،(1986)، ص35

[2] المادة (1) فقرة (2) من إعلان الحق في التنمية.

حقوق الشعوب والدول والمبادئ تحكم العلاقات الدولية، لكن ما هي هذه الحقوق والمبادئ؟ يشير إعلان الحق في التنمية وبعض المراجع إلى أن هذه الحقوق والمبادئ تتمثل في ([1]):

- حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها
- الحق في السلم.
- الحق في ممارسة الدول السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.
- مبدأ التعاون والتضامن بين الدول.
- حق الشعوب في المساهمة على أساس المساواة في منهج اتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد الدولي والتنمية والسلم.
- حق الشعوب في اختيار نوع التنمية والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

من خلال ما سبق يتبين بان الحق في التنمية، بالإضافة إلى كونه حق مركب من الحقوق المدنية السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهو أيضا حق مركب من الحقوق والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية ، فهو إذن حق ينطوي على حقوق وحريات يجب إعمالها على المستوى الوطني وحقوق ومبادئ يجب إعمالها على المستوى الدولي، ويمكن توضيح هذه العلاقة بالشكل التالي:

الحقوق المدنية والسياسية والحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في التنمية

حقوق الشعوب والدول والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية.

[1] الديباجة والمواد (1)، (5)، (7) من إعلان الحق في التنمية . – عبد الله الولادي، العلاقة العضوية بين حق التنمية وحقوق الإنسان، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الخامس عشر لاتحاد المحامين العرب المنعقد بسوسة، تونس، 2–5 نوفمبر 1984، ص 2 (بتصرف)

من خلال استعراض علاقة الحق في التنمية بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ومن خلال التعريف السابق لهذا الحق تتجلى لنا العلاقة الوطيدة بين الحق في التنمية وتنمية الموارد البشرية، هذه الأخيرة التي تعتبر نتيجة الإعمال الحق في التنمية، ذلك أن هذا الحق في الواقع يعمل على تفعيل وإعمال جميع حقوق الإنسان بداية من الحق في الحياة إلى الحق في العيش الكريم وما يقتضيه ذالك، إلى الحق في التعليم والصحة والحق في المشاركة السياسية في إدارة شؤون الدولة، وليس فقط عند هذا الحد إذ ما الفائدة من توفير كل الحقوق السابقة ويبقى الانسان يعيش في وسط دولي غير آمن تمزقه الحروب والنزاعات،([1]) يكون فيه مصيره أو حقه في الحياة مهددا، لذلك فان الحق في التنمية قد خرج بالتنمية البشرية من كونها مسألة داخلية تهم الدولة إلى كونها مسألة دولية تهم المجتمع الدولي بأسره، وذلك من خلال تكريس السلم العالمي، وتكريس روح التعاون بين الدول، خاصة تلك الفقيرة التي تحتاج إلى مساعدة.

وهكذا فان الحق في التنمية يمزج بين تنمية الموارد البشرية وبين التنمية الشاملة، فعندما نتكلم عن الحقوق الاقتصادية فان ذلك يعني التنمية الاقتصادية، وعندما نتكلم عن الحقوق السياسية فان ذلك يعني التنمية السياسية، وعندما نتكلم عن الحقوق الثقافية فان ذلك يعني التنمية الاجتماعي وهكذا.([2])

فهذا الحق يكرس تلك العلاقة الجدلية والاندماجية بين تنمية الموارد البشرية والتنمية الشاملة، فتنمية الموارد البشرية لا تتحقق دون وجود تنمية شاملة توفر الموارد اللازمة لتنمية العنصر البشري وكذلك الحال فانه لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة بدون موارد بشرية ذات تنمية عالية، إذن فالعلاقة متبادلة، وعليه فان إعمال الحق في التنمية يصب في حقيقة الأمر في إطار تنمية العنصر البشري تنمية متكاملة ومن جميع الجوانب، ويصب أيضا في إطار تحقيق التنمية الشاملة، وهذا بالطبع ليس فقط على مستوى المجتمع وإنما على مستوى العالم.

وهكذا نلاحظ بان الحق في التنمية يقدم لنا مدخلا متكاملا وشاملا لتنمية الموارد البشرية ولتحقيق التنمية الشاملة، كما أنه جعل من تنمية الموارد البشرية حقا اقتضائيا يجب على الدولة الوفاء به (شيء أو مطلب من واجب الدولة توفيره لمواطنيها)، وسوف تتضح الأمور أكثر عندما نتحدث عن آليات تفعيل الحق التنمية لاحقا.

---

[1] ينديس أريس و أكلس ف. مكالا ، التنمية الريفية والزراعة والأمن الغذائي، التمويل والتنمية ، 33 (4)، (1996)،ص8.

[2] المرجع السابق،الديباجة والمواد (1)، (5)، (7) من إعلان الحق في التنمية .

الفرع الثاني: الواقع العالمي والحاجة إلى إعمال الحق في التنمية وتنمية الموارد البشرية:

لا شك أن الحديث عن ضرورة إعمال الحق في التنمية وتنمية الموارد البشرية ليس من باب اللغو أو الترف ولكنه نابع من واقع محلي وعالمي يدعوا إلى ضرورة الإسراع في تطبيق إعمال هذا الحق وتفعيل هذه التنمية، هذا الواقع الذي يمكن قراءته من خلال بعض الحقائق والمشكلات، والتي من بينها: مشكلة الفقر وسوء التغذية، مشكلة النمو الحضري والتلوث ، مشكلة الزيادة السكانية، مشكلة الجفاف والتصحر، هذه المشكلات تجعلنا بعد عرضها نبحث في كيفية التغلب عنها.

أولاً: مشكلة الفقر وسوء التغذية:

رغم التطور الذي بلغه العالم ورغم الإعانات الدولية وغير ذلك إلا أن هناك أكثر من 800 مليون ش خص يعانون من الجوع ، وهناك أكثر من مليار شخص يعانون من سوء التغذية، كما أن هناك أكثر من مليار شخص يعانون من العجز بسبب سوء التغذية (يتجسد هذا العجز في الإصابة بالإعاقة الذهنية أو العمى أو ض عف القدرة التعليمية).

وتشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة"FAO " إلى الأرقام التالية ([1]) : .

يتراوح عدد الذين يحتاجون إلى معونة غذائية عاجلة في الجنوب الإفريقي ما بين 13 و 26 مليون شخص.

_ هناك 54 مليون شخص يعانون من ويلات الجوع في أمريكا اللاتينية والكاريبي. .

هناك 815 مليون شخص في العالم يعانون من سوء التغذية المزمن. ويتوقع المختصون أن يصل عدد الفقراء في العالم سنة 2020مليار شخص. وهذا الواقع يدعوا إلى التفكير في إيجاد حل لمشكلة الفقر وسوء التغذية التي تعيشها دول العالم خاصة النامية منها، ولا شك أن الحل يتمثل في الاهتمام بالتنمية وبالتركيز على الزراعة وعلى تحقيق الأمن الغذائي.

ثانيا: مشكلة النمو الحضري والتلوث:

إن نمو المدن واكتظاظها يحيطها بمشاكل خطيرة إيكولوجية ومادية ومالية وإدارية، تعرض أمال س كانها المتزايدين للخطر بل وتعرض صحتهم للضرر وحياتهم للخطر، وذلك بسبب التلوث.

[1] موقع إلكتروني : تم الإطلاع عليه يوم: 2021/06/12 Www.fao.org/arabic/newsroom/news/2002

ومن بين أنواع التلوث الذي تعيشه المدن التلوث الهوائي الناتج في حالات كثيرة عن انبعاث الرصاص الذي يضر بصحة الصغار خاصة وبنموهم الذهني، وكذلك الغازات المنبعثة من المحركات والمداخن، وكذلك الغبار والسناج، والإشعاعات النووية والغازات السامة.

وتعمل الغازات والملوثات الهوائية على زيادة درجة حرارة الكرة الأرضية بدرجة تتراوح بين 2 و 4 درجات مئوية ولتوضيح خطورة التلوث الهوائي تشير الإحصائيات إلى أن هناك ما بين 4000 و 16000 شخص يموتون في مصر وحدها على سبيل المثال بسبب التلوث الهوائي. ومن بين المشكلات المرتبطة بالنمو الحضري مشكلة نقص المياه الصالحة للشرب ومشكلة الصرف الصحي.

ففي أحيان كثيرة يؤدي شرب المياه الملوثة إلى الإصابة بالأمراض والى الوفاة، فعلى سبيل المثال يرجع السبب في وفاة 6 % من وفيات بانكوك السنوية إلى الإصابة بحالات الطاعون والتفوئيد والدوسنتاريا والالتهاب السحائي وذلك بسبب المياه الملوثة، كما ترجع نسبة 30 % من حالات الإصابة بجميع الأمراض في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى المياه الملوثة .

أما فيما يتعلق بمشكلة الصرف الصحي فتشير الإحصائيات إلى أن هناك أكثر من 20 مليون نسمة لم يستفيدوا من خدمة الصرف الصحي ([1]).

هذا علاوة على أن مياه الصرف الصحي تتسبب في حد ذاتها في أمراض المدن والأحياء المعنية (روائح كريهة – مشكلة البعوض – مرض الملاريا)، أو المدن والأحياء التي تمر بها (نفس المشكلات السابقة).

وفيما يتعلق بمشكلة نقص مياه الشرب ومشكلة الصرف الصحي تشير الإحصائيات إلى أن هناك مليار نسمة معظمهم في الدول النامية لا يتيسر لهم الحصول على المياه الصالحة للشرب، وهناك 1.7 مليار نسمة لا تتوفر لديهم مرافق الصرف الصحي، وهناك ما بين 2 و 3 مليون طفل يموتون سنويا بسبب الأمراض المرتبطة بنقص المياه و عدم توافر مرافق الصرف الصحي، وما يقارب 90 مليون نسمة من السكان في العالم وغالبيتهم في الدول النامية – يموتون سنويا أيضا بسبب الأمراض المرتبطة بنقص

المياه و عدم توافر مرافق الصرف الصحي. وهذا الواقع يدعوا إلى التفكير في إيجاد حل لمشكلة التلوث ومشكلة نقص المياه الصالحة للشرب وكذلك مشكلة الصرف الصحي، باعتبارها مشكلات تنجم عنها

[1] حمد صادق ، إدارة التنمية وطموحات التنمية،مرجع سابق، ص20.

مشكلات أخرى وأمراض تفتك بصحة الإنسان وتهدد بقاءه، وذلك بالاهتمام بشكل خاص بمسالة التخطيط الحضري.

ثالثا: مشكلة الزيادة السكانية:

تشكل الزيادة السكانية إحدى التحديات الكبرى لعملية التنمية، وذلك من خلال زيادة الاحتياجات البشرية من الغذاء ضرورة توفير الغذاء الكامل والمتوازن لجميع الأفراد الأمر الذي يهدد بانتشار المجاعة والإصابة بسوء التغذية وما ينجر عن ذلك من أمراض ومشاكل صحية تؤثر بشكل سلبي على أداء القوى العاملة.

ومن جهة أخرى تؤدي الزيادة السكانية إلى زيادة النشاط ومن ثم زيادة الضغط على النظم الإيكولوجية، ففي نهاية الثمانينات تم تدمير ما بين 7 إلى 10 في المائة من الغابات الاستوائية والأراضي الرطبة، كماتم استنزاف العديد من طبقات المياه الجوفية، وتلويث المناطق الساحلية بدرجة غير مسبوقة. ([1])

ويدعوا واقع مشكلة الزيادة السكانية هذا إلى ضرورة الاهتمام بتنظيم النمو السكاني، وضرورة الاهتمام بمسألة تخطيط الموارد البشرية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، هذا بالإضافة إلى توعية الأفراد بتنظيم تفاعلهم مع البيئة وضرورة الحفاظ عليها .

رابعا: مشكلة الجفاف والتصحر:

تشهد العديد من المناطق في العالم اليوم تراجعا كبيرا في مستوى المياه وفي منسوب الأمطار، الأمر الذي أدى إلى تراجع النشاط الزراعي بها، وتحول المناطق الزراعية إلى أراضي قاحلة شبه صحراوية.

وتشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إلى أن هناك 10 ملايين شخص مهددون بخطر الجفاف في أربع دول جنوب القارة الإفريقية، وبان هناك نصف مليون من الرعاة الأثيوبيين في إقليم "آفار" يعانون من الجفاف القاسي. ([2])

وهذه المشكلة–الجفاف والتصدر– تدعو إلى ضرورة الاعتناء بالثروة المائية وحسن إدارتها.

[1] المرجع السابق، حمد صادق ، إدارة التنمية وطموحات التنمية،ص20/21

[2] المرجع السابق، حمد صادق ، إدارة التنمية وطموحات التنمية،ص22/21

إن الواقع العالمي الذي تم عرض جانب بسيط منه يدعوا في حقيقة الأمر الدول والمجتمع الدولي إلى تحمل المسؤولية والتفكير بجد لإيجاد الحلول الممكنة لمعالجة هذا الوضع وتفعيل آليات التنمية داخليا والتعاون الدولي خارجيا، إن هذه الآليات تصب في جوهرها أو تتفق مع آليات تفعيل وإعمال الحق في التنمية، هذا الحق وكما أشرنا سابقا يساهم أو يعتبر جوهر تنمية الموارد البشرية والطريق نحو تحقيق التنمية الشاملة، وسوف نتعرف على هذه الآليات في العنصر الموالي.

الفرع الثالث- آليات إعمال الحق في التنمية لأجل التنمية البشرية والتنمية الشاملة:

لا شك أن الحقوق والحريات تبقى حبيسة النصوص والأوراق إذا لم يتم إيجاد آليات وأجهزة لتفعيلها وإعمالها، وكذلك الشأن بالنسبة للحق في التنمية، ووعيا بأهمية هذه المسألة عمدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة سنة 1993 بإنشاء "فريق عامل مفتوح العضوية أول" لولاية مدتها ثلاث سنوات، اجتمع خلالها خمس مرات، وقدم تقريرا شاملا إلا أنه لم يحضى بالإجماع من طرف الدول، الأمر الذي أدى إلى إنشاء فريق عمل ثاني سنة 1996 لولاية مدتها سنتين، وقام هذا الفريق بتقديم تقريره سنة 1998، اقترح فيه استراتيجية عالمية لإعماله الحق في التنمية تستند إلى جهود الأمم المتحدة ووكالاتها والدول الأطراف والدول المعنية. وفي نفس السنة قررت لجنة حقوق الإنسان في قرارها رقم 1998/72 وكجزء من آلية متابعة إعمال الحق في التنمية أن تعين خبيرا مستقلا معنيا بالحق في التنمية، يكون دوره تقديم دراسة عن الحالة الراهنة التقدم المحرز في مجال إعمال الحق في التنمية، تكون كقاعدة لإجراء مناقشات مركزة في كل دورة من دورات الفريق المفتوح العضوية، المنشأ لرصد واستعراض التقدم المحرز في مجال تعزيز الحق في التنمية وإعماله.

وهكذا يتبين لنا بأن آلية متابعة إعمال الحق في التنمية تتمثل في كل من الفريق العامل المفتوح العضوية والخبير المستقل.

أما فيما يتعلق بالجهود التي يجب القيام بها لإعمال الحق في التنمية، فان الأمر في الواقع يتطلب جهودا مضنية على المستويين الوطني والدولي، وسوف نحاول فيما يلي شرح وتوضيح هذه الجهود.

أولاً: على المستوى الوطني:

لقد حدد إعلان الحق في التنمية العديد من الالتزامات والجهود التي يتعين على كل دولة القيام أو الوفاء بها الإعمال الحق في التنمية، وتتمثل في الآتي: ([1])

أ- الاهتمام بالسكان الذين يعانون من الفقر والحرمان لرفع مستواهم المعيشي وقدرتهم على تحسين أوضاعهم.

ب-إفساح المجال للجميع للمشاركة الفعالة في التنمية والاستفادة منها، وتشجيع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية وفي إعمال جميع حقوق الإنسان.

ت-إتاحة الفرص المتكافئة للجميع في إمكانية الوصول إلى الموارد الأساسية، والتعليم، والخدمات الصحية، والغذاء، والإسكان والعمل.

ث-ينبغي على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لضمان وصول الفقراء والمجموعات المحرومة، بمن فيهم الفلاحون والمعدمون والسكان الأصليين والعاطلون عن العمل، إلى الأصول الإنتاجية مثل الأرض والائتمان وسبل الاشتغال بالمهن الحرة .

ج- التوزيع العادل للدخل وللفوائد الناتجة عن التنمية.

ح- إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة، بهدف استئصال المظالم الاجتماعية.

خ- ضرورة الاحترام التام للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

د- ضرورة وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة، واتخاذ التدابير اللازمة من أجل تحقيق عملية التنمية التي يمكن من خلالها إعمال الحق في التنمية.

ذ- ضرورة اتخاذ خطوات جدية لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية، والناشئة عن عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لأن إعمال هذه الحقوق شرط ضروري الأعمال الحق في التنمية، نظرا لكون جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية متلاحمة.

ر- ضرورة اتخاذ خطوات حازمة للقضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالأفراد، والناشئة عن الفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

[1] عاطف غيث، في تقديمه لكتاب، نبيل السمالوطي ، علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974، ص64

ز- القيام بإجراء تغيرات تشريعية ودستورية بهدف إعطاء المعاهدات الأسبقية على القانون الداخلي، وان تكون أحكام المعاهدات واجبة التطبيق مباشرة في النظام القانوني الداخلي. ([1])

س- تشجيع مشاركة أكبر للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وبالخصوص تلك التي تمثل الفئات المحرومة والضعيفة، ومنظمات حماية المستهلك والبيئة ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في اتخاذ القرارات المحلية ([2]).

وللإشارة فان هناك مشكلة كبيرة تقف أمام إعمال الحق في التنمية بشكل خاص وحقوق الإنسان بشكل عام ألا وهي مشكلة شح الموارد، والتغلب على هذه المشكلة ينصح باتباع نهج أو مدخل حقوق الإنسان، وهو نهج يركز الاهتمام على الأفراد أو الفئات الأكثر فقرا وحرمانا، وهو يقوم على مبادئ عالم الاقتصاد "راولز" التي تنص على تحقيق أقصى فائدة الأفقر الناس بغض النظر عن آثار هذه العملية على امتيازات باقي الأفراد الآخرين. وفي هذا الإطار يجب أن تكون البرامج التنموية قائمة على أساس تحسين قدرات الفقراء.

ثانيا: على المستوى الدولي:

لقد حدد كذلك إعلان الحق في التنمية العديد من الالتزامات والجهود، التي يتعين على المجتمع الدولي التعاون للوفاء بها لإعمال الحق في التنمية، وتتمثل في الآتي:

أ- إزالة العقبات الدولية التي تعترض التنمية.

ب- ضرورة قيام الدول بالوفاء بالتزاماتها وأداء واجباتها على نحو يعزز عملية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، يقوم على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة بين جميع الدول.

ت- ضرورة قيام الدول بالتعاون من أجل تعزيز وتشجيع وتدعيم الاحترام العالمي لجميع الحقوق والحريات

ث- الأساسية، دون تمييز بين الأفراد والشعوب بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

ج- تشجيع إقامة وصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين، والعمل على نزع السلاح المدمر واستخدام الموارد

ح- الناجمة عن ذلك لأغراض التنمية الشاملة ولا سيما تنمية الدول النامية.

---

[1] المرجع السابق، عاطف غيث، في تقديمه لكتاب، نبيل السمالوطي ، علم اجتماع التنمية،ص 64

[2] المرجع السابق، عاطف غيث، في تقديمه لكتاب، نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية،ص65

خ- إنهاء الاستعمار والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتدخل الأجنبي، والتهديد بالحرب.

د- احترام السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول.

ذ- احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ر- ضرورة قيام الدول باتخاذ خطوات بشكل فردي أو جماعي لوضع سياسات إنمائية دولية ملائمة لتيسير إعمال الحق في التنمية إعمالا تاما وكاملا.

ز- ضرورة التعاون الدولي الفعال لتزويد الدول النامية بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع وتسهيل تنميتها.([1]) الشاملة، وكذلك بذل الجهود المستمرة لتعزيز تنمية هذه الدول بشكل سريع.

س- ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه من اجل المساعدة على تخفيف عبء الدين الخارجي الملقي على عاتق البلدان النامية، بغية تكملة الجهود التي تبذلها حكومات هذه البلدان.

وفيما يتعلق بالمنظمات الدولية فيجب أن تواصل المفوضية السامية لحقوق الإنسان الحوار مع البنك وصندوق النقد الدوليين و غيرها من المؤسسات المالية، بهدف إدراج مبادئ الحق في التنمية في سياساتها وبرامجها ومشاريعها ([2]). بعد أن رأينا كيفية إعمال الحق في التنمية على الصعيدين الوطني والدولي، فقد اقترح الخبير المستقل "أرجون ك. سانغوبتا" خطة تدريجية لإعمال هذا الحق، وذلك من خلال تشجيع التعاون الدولي (نقل الموارد من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية)، على أن يستند هذا التعاون إلى شكل عقد أو اتفاقية بين البلدان المانحة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمؤسسات المالية والبلدان النامية، للبدأ بتنفيذ الحقوق الأساسية المتمثلة في: الحق في الغذاء، والحق في الرعاية الصحية الأولية، والحق في التعليم الابتدائي، وذلك لفترة زمنية محددة على أن يتم بعد ذلك الاهتمام بإعمال باقي الحقوق المشكلة للحق في التنمية، وقد قام الخبير المستقل باختيار هذه الحقوق الثلاثة نظرا لعلاقتها الوثيقة بالحق في الحياة، الذي يعتبر الحق الأساسي الأول ضمن حقوق

الإنسان.

فالحق فالغذاء لا بد منه للبقاء على قيد الحياة، والرعاية الصحية الأولية لا بد منها كشرط أدنى العيش بدون مرض في السنوات الأولى من حياة الإنسان على الأقل، والتعليم الابتدائي لا بد منه للنمو العقلي للإنسان ليتمكن من النمو كفرد له كامل المقومات، ويبرر "الخبير" كذلك اختيار هذه الحقوق الثلاثة إلى

[1] المرجع السابق، عاطف غيث، في تقديمه لكتاب، نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية:ص66/65

[2] المرجع السابق،ص66

وجود عدة منظمات دولية تعمل في هذا المجالات بخطط عمل، ويمكن أن تتحول بسهولة إلى برنامج عالمي لحقوق الإنسان له مقومات الإنجاز أو إمكانية التنفيذ، والباحث يؤيد هذا الاقتراح نظرا لكونه اقتراح عملي قابل للتطبيق خاصة وان هناك منظمات دولية.

المطلب الثالث: السيادة مبدأ من مبادئ القانون الدولي .

الفرع الأول: مفهوم السيادة في القانون الدولي:

يحتاج ضبط مفهوم فكرة السيادة إلى بيان أصل هذه الكلمة – السيادة – وتعريفها كفكرة وبيان طبيعتها القانونية، وكذلك بيان مظاهر السيادة وهذا كله لأن فكرة السيادة ذات معاني سامية مرتبطة بمفهوم الحرية والاستقلال، وكل هذه المعاني لها مكانة خاصة لدى المواطنين لذلك وجب الحرص على التدقيق في تعريف السيادة لأنها مظهر من مظاهر قوة الدولة. و الأهم من ذلك هي أنها كفكرة قانونية هي أساس للقانون الدولي، القائم على وجود دول ذات سيادة، وإذا كان تعدد الدول شرطا للقانون الدولي فإن وحدة وتكامل السيادة بالنسبة لكل دولة، وعدم قابليتها للتجزئة أساس لوجود الدولة".([1])

أولاً تعريف السيادة:

إن كلمة السيادة اصطلاح قانوني مترجم عن كلمة فرنسية – Souverainete– مشتقة من الأصل اللاتيني – Superanus – ومعناه – الأعلى – لذا يطلق البعض على السيادة – السلطة العليا([2])، اختلف فقهاء القانون الدولي في تحديد مفهوم السيادة فذهب بعضهم إلى أنها الملك وقال آخر الشعب، وآخر البرلمان، فكان هناك اختلاف في تحديد تعريف لها فكل فقيه كانت له رؤية خاصة.

وقد عرفها الفيلسوف الفرنسي جون بودان lean Bodin:" السيادة سلطة الدولة العليا المطلقة والأبدية والحازمة والدائمة التي يخضع لها جميع الأفراد رضاء أو كرها"، أي أنها السلطة العليا المعترف بها والمسيطرة على المواطنين والرعايا دون تقييد قانوني، ماعدا القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية والشرائع السماوية"، ويعد بودان أول من بلور نظرية متكاملة لمبدأ السيادة في التاريخ، وأكد بودان على أن السيادة سلطة مطلقة وأبدية لا تزول بزوال حاملها أي حامل السيادة – the holder of sovreignty – وهو

---

[1] أمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات القانونية المقارنة ، د.م.ج، الجزائر، 1998، ص75.

[2] حسن رزق سليمان عبدو، النظام العالمي مستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010، ص 46.

صاحب السيادة، الحاكم الذي لا يخضع لأي قانون سوى القانون إلاهي أو الطبيعي وقانون الأمم، و قال بأن ضرورتها للدولة كضرورة العارضة الرئيسية للسفينة فكما أن السفينة تغرق بدون عارضتها الرئيسية فإن الدولة تتلاشي دون السيادة، وفي القرن 19 عرفها الفقيه جون أوستين الإنجليزي بأن السيادة تقوم على فكرة القانون الطبيعي ومفادها وجود رئيس الأعلى في الدولة لا يطيع أحدا بل يفرض هو طاعته على الجميع منطلقا في ذلك من ضرورة وجود السيادة وبالتالي وجود جهة معينة تمتلكها غير مجزأة وغير مقيدة قانونيا لأنها مخولة بتشريع القوانين، ويمكن القول بأن السيادة هي مفهوم قانوني وسياسي غامض، ([1])فهي صفة للسلطة، والسلطة ذات السيادة تشكل إلى جانب الإقليم والسكان أركان الدولة ولا يمكن أن تكتمل الشخصية القانونية للدولة إلا بتوافر هذه الأركان وإذا كانت السيادة أهم خصائص وسمات الدولة الحديثة، فإن من يملك السيادة هم الأفراد وفقا لنظرية سيادة الشعب أوالأمة بوصفها مجموع الأفراد وفقا لنظرية سيادة الأمم، وهكذا أيضا عرفها الأستاذ Joe Verhoeen بأنها الصفة العليا للسلطة التي لا تقبل سلطة أعلى منها أومنافسة ها، أما السيادة بمفهومها هذا لا يكفي لبيان معناها في القانون الدولي، و لذلك يمكن القول بأن السيادة هي القدرة القانونية للدولة الكاملة والسماح لها بممارسة جميع حقوقها المنصوص عليها في القانون الدولي وعلى وجه الخصوص سلطة اتخاذ القرار الأداء التصرف ولوضع القواعد في مختلف المجالات، وهي أيضا الهوية القانونية للدولة في القانون الدولي وهو المفهوم الذي يوفر النظام والاستقرار في العلاقات الدولية، فالسيادة هي القدرة على إصدار قرارات لها سلطة على الأفراد والموارد داخل إقليم الدولة . ([2])

وفي نهاية الأمر يمكن القول بأن السيادة كفكرة يصعب تعريفها لغموضها لأنها فكرة مشتقة من الحياة الاجتماعية، فهي كما قال الأستاذ بن يخلف فكرة جماعية وديناميكية ومتطورة ومرنة ومراوغة تحمل الكثير من المعاني فهي أسطورية.

ثانيا:مظاهر السيادة:

[1] جون أوستين، مقتبس عن أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية لحقوق جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2007 –2008، ص18

[2] أحمد سي على دراسات في التدخل الإنساني، دار الأكاديمية، الجزائر، 2010، ص 67.

باعتبار السيادة السلطة العليا في الدولة وإدارة شؤونها سواء كان ذلك داخل إقليمها أو في إطار علاقاتها الدولية، هذا يبين أن للسيادة مظهر داخلي يقتصر نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بمواطنيها داخل إقليمها بحدوده السياسية المعلومة، ومظهرها الخارجي فينصرف نطاق تطبيقه إلى علاقة الدولة بغيرها من الدول والتي تقوم على وجوب احترم الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية لكل دولة، وهذا يعني أن للسيادة مظهران داخلي وخارجي: ([1])

أ- المظهر الداخلي للسيادة:

يتجسد في سلطتها على الأشخاص وعلى الإقليم، وهذا ما يعرف بالسيادة الإقليمية و السيادة الشخصية، أي في كل الصلاحيات والمهام التي تمارسها الدولة على كل إقليمها والشعب القاطنين به، دون تدخل خارجي أو منافسة أو منازعة حيث تحتكر ممارسة القضاء وتقييم أمنها وتنشئ المرافق وتمارس الإكراه المادي.

و يمكن القول بأنها سلطة شاملة وسامية لا تستطيع سلطة أخرى أن تعلو عليها في إقليمها بحيث تملك القوة اللازمة للقيام بمختلف النشاطات الداخلية، ويطلق عليها بأعمال السيادة أي حرية الدولة في التصرف في شؤونها الداخلية وهي تسمو على غيرها من الإرادات بهذا المفهوم"، بمعنى أدق هي السلطة العليا على الأفراد والهيئات والهيئات التي تقع في حدود إقليمها الجغرافي ولها أن تصدر أوامر وتوجيهات لها صفة إلزامية وفي مخالفتها عقوبات منصوص عليها في القانون، وهذا هو المفهوم الإيجابي للسيادة الداخلية لكن يجب أن تكون هي السلطة العليا في البلاد منفردة بدون منازع وإلا كانت غير كاملة وهذا هو المفهوم السلبي للسيادة الداخلية.([2])

والسيادة الداخلية ممارسة الدولة جميع اختصاصاتها الداخلية وتنظيم جميع مرافقها وفرض سلطانا وطاعتها على الجميع ويمتاز هذا المظهر بخاصتين هما:

أي كل ما يمكن للدولة القيام به من أجل حماية وتطوير حياة الدولة وكذلك الأنشطة الإنسانية المشروعة والمرتبطة بها في مختلف المجالات، فموضوع الاختصاص العام يعطي الدولة سلطة القيام بجميع التصرفات الدستورية والتشريعية واللوائح الإدارية والتصرفات المدنية والقضائية، وهذه هي المظاهر الواضحة للسيادة الداخلية على الإقليم التي لا يمكن التشكيك في مشروعيتها في القانون الدولي العام .

[1] سعيد بو شعير، سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج، د.م. ج، طي، 2000، ص111.

[2] المرجع السابق، سعيد بو شعير، سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ص111

– حصرية الاختصاص: الاختصاص المانع أو المحصور في الدولة ذاتها فيما عدا وجود عرف أو اتفاق دولي أن الدولة فهي وحدها التي تمارس الاختصاصات الداخلية فوق الإقليم دون مشاركة أحد من قبل أي سلطة أخرى إلا أجهزتها الداخلية كالقضائية والتشريعية والتنفيذية.

ثانيا: المظهر الخارجي للسيادة:

يقصد به الوجه الخارجي للسيادة وهو استقلال الدولة في إدارة شؤونها وعلاقاتها الخارجية مع الدول دون الخضوع لسلطة عليا، أي عدم خضوع الدولة لأية سلطة أجنبية وبالتالي مساواتها بين الدول واستقلالها عنها وهذا يعني أن الدولة صاحبة السيادة لا تتلقى توجيهات أو أوامر من الخارج و في نفس الوقت لا يحق لها التدخل في شؤون الدول الأخرى ذات السيادة وهذا المفهوم ذو طابع سلبي، وهكذا أصبح مفهوم السيادة الخارجية يغطي في مدلول القانون الدولي ثلاثة حقوق هي: حق المساواة – حق الاستقلال – حق تقرير المصير، و في هذا المجال يقول الدكتور – محمد طلعت الغنيمي – :" أن الاستقلال هو المظهر السلبي لهذه السيادة لأنه يفي حق الدولة في أن تبقى حرة من أي تدخل أجنبي في حين أن تقرير المصير هو المظهر الإيجابي للسيادة لأنه يعني حق ممارسة السلطة العليا في الإقليم" والدولة في ممارستها لمظاهر السيادة الخارجية لا تخضع لإرادة أو رغبة أحد من أشخاص القانون الدولي إلآ في حدود التزاماتها الدولية فالخضوع لقرارات المنظمات الدولية مثلا لا يعني انتقاصا من سيادة الدولة في العلاقات الدولية لأن الدولة رغبت وقبلت عند الانضمام بأن تخضع للمبادئ التي تقوم عليها المنظمة وأن تحترم قراراتها. وكما أقرت الجمعية العامة أولوية السيادة والوحدة الإقليمية للدولة في قرارها رقم 46/182 الذي نص على: ([1]) " السيادة، السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية للدول يجب أن تكون لها الأولوية وفقا لميثاق الأمم المتحدة..."([2])، فالسيادة الخارجية هي عدم أحقية أي دولة أو قوة خارجية على إجبار تلك الدولة على التخلي عن موقف أوحق عمومي أو خصوصي أو ممتلكات عمومية معينة لفائدة طرف خارجي.([3])

[1] وساوي أمال، التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر، رسالة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011–2012، ص151.

[2] القرار رقم A/RES/ 182/46 ، عن الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، الدورة 46، الجلسة 78 في 19 ديسمبر 1991.

[3] أحمد واي، الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة، رسالة دكتوراه في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2011–2010 ، ص 36.

فالسيادة في ثوبها الخارجي ما هي إلا الأهلية القانونية والقدرة على تحمل المسؤوليات والالتزامات والتمتع بالحقوق في إطار القانون الدولي ، و يستتبع ذلك حقها في الدفاع عن نفسها وكيانها في إطار المجال الذي تحدده قواعد القانون الدولي العام، وهذا يعني أيضا حقها في الدخول في تحالفات مع دول أخرى والانضمام لمنظمات دولية وإبرام معاهدات، السيادة الخارجية للدولة متمثلة في احترام خصوصيتها وشخصيتها القانونية ليست في الحقيقة سوى امتداد لسيادتها الداخلية، ومن هنا فإن السيادة هي الدولة بوصفها كيانا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وقانونيا تنتمي في الوقت عينه إلى النظام الداخلي والنظام الدولي، وبالتالي فإن السياديتين الداخلية والخارجية للدولة ما هما سوى وجهين لعملة واحدة، إذ أن السيادة الخارجية ما هي إلا تعبير عن السيادة الداخلية في مواجهة الدول الأجنبية".

ويمكن القول أن السيادة الخارجية هي السيادة الدولية وهي ليست قوة بل هي حرية ولكن مقيدة بسلطة القانون الدولي، فالسيادة هي كنوع من قوى الدولة، إذ تمثل درجة من قوها وهذه الدرجة هي معيار تقاس به قوة الدولة، إذ تصف مدى قوة سلطاتها المختلفة في مواجهة باقي الدول في المجتمع الدولي، والسيادة الخارجية هي نوع من السلطة قد اعترف بها القانون الدولي للدول ولكن هذه السلطة ليست فوقها أي سلطة أعلى إذن فهي الحرية، وهنا يقع تكامل بين المظهر الداخلي والخارجي للسيادة، و لكن بين تكامل مظاهر السيادة ما هي الطبيعة القانونية التي تعطيها للسيادة؟ وهل هناك استقرار فقهي على الطبيعة القانونية للسيادة؟([1])

المبحث الثاني: المجتمع الدولي و التنمية العادلة :

التنمية الدولية أو التنمية العالمية هو المفهوم الذي يفتقر إلى تعريف مقبول عالميا، ولكن هي الأكثر استعمالا في سياق شامل ومتعدد التخصصات للتنمية البشرية—تطوير أكبر نوعية الحياة للبشر. وهو يشمل ذلك المساعدات الخارجية، والحكم، والرعاية الصحية والتعليم والحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، والتأهب للكوارث، والبنية التحتية، والاقتصاد، وحقوق الإنسان والبيئة والقضايا المرتبطة بهذه التنمية الدولية يختلف عن التنمية بسيطة في أنه على وجه التحديد تتألف من المؤسسات والسياسات التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية. الاستعمار هذه المؤسسات تركز على التخفيف من حدة الفقر وتحسين الظروف المعيشية في بلدان العالم الثالث. التنمية الدولية يرتبط مفهوم المساعدات الدولية، ولكن يختلف عن، على الرغم من أن المفهوم ذات الصلة، والإغاثة في حالات الكوارث والمساعدات الإنسانية.

[1] المرجع السابق، أحمد واني، الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة،نفس الصفحة .

المطلب الأول : التنمية مع الحفاظ على السيادة بدل المساعدات المشروطة

الفرع الأول:التجارة و التنمية

بيد أن التنمية المتناسقة لا تصبو إلى "الاكتفاء الذاتي" والانعزال، بل إلى التكافؤ، كما سلف الذكر. وقد كانت لتجارب الانعزال عن السوق العالمية، سواء أكانت تجارب اختيارية أم قسرية، كلفة عظيمة أدّت إلى تنمية غير متناسقة وفاشلة بصورة حادّة في نهاية المطاف. وهذا ما يتهدّد أيضا الصيغ القصوى مما يسمّى "ما بعد التنموية" التي ترفض النموذج الصناعي واصفة إياه بالغربي على غرار الصيغ القصوى من الفكر "ما بعد الكولونيالي" التي تنبذ العلوم الاجتماعية بحجة أنها غربية. فإن الموقف الداعي إلى الانكفاء على الذات والاستناد بصورة أساسية إلى أساليب الإنتاج التقليدية إنما هو موقف رومانسي طوباوي يحيل في الواقع إلى طوبى رجعية بالمعنى الدقيق للكلمة، إذ تريد الرجوع بالمجتمع إلى الوراء وتبرّر دعوتها بتصوير أسطوري الماضي.

الفرع الثاني: التنمية و التكنولوجيا

بيد أن ما هو أهم بكثير من تلك النظريات، وقد بات اعتبارا لا بدّ من أن يحتلّ مكانة أساسية في أي مشروع تنموي، إنما هو الاعتبار البيئوي. ويواجه العالم اليوم حالة كارثية بسبب التجاهل الكامل لهذا الاعتبار، سواء من قِبَل الاقتصادات الرأسمالية أو من قِبَل الاقتصادات البيروقراطية. ولم يتعمّم الوعي بخطورة الكارثة المحدقة بالجنس البشري سوى بصورة متأخرة إلى حدّ أن جلّ ما يمكن التطلّع إليه الآن هو الحدّ من الأضرار، ولا يمكن الحلم بإزالة الأضرار كليا والعودة إلى الحالة التي كانت الكرة الأرضية عليها قبل الثورة الصناعية. ويلتقي هنا مفهوم التنمية المتناسقة مع مفهوم التنمية المستديمة الذي غدا ركنا أساسيا من أركان المفهوم الأول، بمعنى أن أحد أهم شروط التناسق في التنمية إنما هو حفاظها على الثروة البيئية وضمان ديمومتها بالتالي.

أما الدرس الثاني الذي ينبع من كل ما سبق، بما في ذلك مناقشتنا للدرس الأول أعلاه، فهو أن للتنمية المتناسقة شرطا لا غنى عنه على الإطلاق وهو يتعلّق بالمعنى الآخر للسيادة. فإن المفهوم السياسي للسيادة لا يقتصر على السيادة الوطنية، أي سيادة الدولة إزاء الدول الأخرى في المجتمع الدولي، بل يتعلّق أيضا بالسيادة داخل الدولة ذاتها. وهو المعنى الأقدم للسيادة الذي أشار إلى سلطة سيّد المجتمع، وقد كان

إمارة فردية في معظم الحالات التي عرفها التاريخ البشري. ومع العصر الحديث انتصرت فكرة الديمقراطية وما اقترن بها من مطالبة بسيادة الشعب في الدولة.([1])

وقد التقّت الأقليات الميسورة على تلك المطالبة من خلال حصر السيادة الشعبية بعملية انتخابية تجري كل بضع سنوات ويلعب فيها المال دورا رئيسيا، هي نموذج الديمقراطية الانتخابية التمثيلية التي يتصرّف الممثّل بموجبها كما يطيب له وهو حرّ من أي تفويض ملزِم. وبالتوازي مع ذلك النموذج، تطوّر نقده الجذري وجرت صياغة نموذج بديل هو الذي يُطلق عليه اسم الديمقراطية المباشرة. وتقوم هذه الأخيرة على رقابة دائمة يمارسها الناخبون، أي الشعب، على الحكم وعلى النوّاب المنتخَبين مع الاحتفاظ بصورة دائمة على القدرة على تبديل أي نائب يخون التفويض الموكل إليه وفي أي وقت. ويتكامل مفهوم الديمقراطية المباشرة هذا مع مبدأ الرقابة الجماعية على كافة مواقع السلطة داخل المجتمع، سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية.

والحال أن كافة نماذج التنمية التي شهدها التاريخ حتى الآن، الرأسمالية منها كما البيروقراطية، تشير إلى خلاصة واحدة، هي ضرورة اعتماد الديمقراطية المباشرة في تسيير الدولة والاقتصاد. وبينما انهار النموذج البيروقراطي بسبب تناقضه المطلق مع تلك الضرورة، سعت الرأسمالية إلى احتواء صعود المطالبة بالديمقراطية المباشرة من خلال فسح المجال أمام صيغ من رقابة "المواطن" تتم غالبيتها عبر "منظمات غير حكومية" لا تجد النيوليبرالية صعوبة في استيعابها بتصويرها لدور "المجتمع المدني" كرديف سياسي لدور السوق في المجال الاقتصادي. غير أن الحيلة لم تنطلِ طويلا وقد رأينا في السنوات الأخيرة تصاعدا ملحوظا للمطالبة بديمقراطية مختلفة جذريا عن تلك التي تشكّل المصلحة الرأسمالية سقفها.

فإن التنمية المتناسقة تقتضي سيادة شعبية حقيقية بشكل الديمقراطية المباشرة والرقابة القاعدية على الدولة والانتاج. ولا بدّ للأغلبية الشعبية من أن تُشرف مباشرة على التنمية بحيث تضمن تلبية هذه التنمية لحاجات عموم الشعب واحترامها لشروط الحفاظ على البيئة. فضلا عن ذلك، تحتاج التنمية المتناسقة إلى تخفيض تكاليف نشاطات الدولة غير المنتجة، وفي طليعتها النشاطات القمعية وكافة أشكال التبذير البيروقراطي. ولا يكتمل هذا الشرط بغير ديمقراطية قاعدية حقيقية هي الطريق الوحيد إلى تنمية تسير بالإنسانية إلى مستقبل مشرق بدل السير بها إلى الظلام والهلاك.([2])

---

[1] جلبير الأشقر، **الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية**، ترجمة عمر الشافعي، بيروت: دار الساقي، 2013،ص39

[2] المرجع السابق، جلبير الأشقر، **الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية**، ،ص40/39

المطلب الثاني : الاستثمار مؤشر اقتصادي للتبعية عوض التنمية

كانت الدول المركزية تحاول. منذ نصف الثاني من القرن التاسع عشر. البحث عن المواد الأولية في المستعمرات والبلدان المسماة بالجديدة، وذلك لغرض تلبية مستلزمات شركاتها الصناعية التي أخذت تنتج بوتائر متصاعدة.

وبدلا منه أن يكون هناك مركز واحد فقط. قفز إلى المرتبة الأولى مركزان أخران. إلى جانب الدول الصناعية الأخرى. ولقد سادت، منذ ذلك الحين، النزاعات بين المراكز حول مناطق النفوذ، الأمر الذي أدى إلى حدوث عدة حروب مسلحة وثورات والى سيطرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على علية اكتشاف المعادن في مختلف البلدان. لقد كان اكتشاف المعادن، وخاصة النفط، هدفا كبيرا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن هذه الاستثمارات بدأت بتوسيع هيمنتها على قطاعات أخرى كالصناعات التحويلية والخدمات.

وقد شددت المراكز من عمليات اختراقها بعد الحرب العالمية الثانية ووصلت في نهاية القرن العشرين إلى بسط سيطرتها على اقتصاد دول برمتها والى احتلالها مركز القوة في البلدان التي لها وجود فيها. أن الشركات عبر الوطنية هي التي تحدد التبعية، وهي التي تستلب موارد البلدان غير المتقدمة وتعرقل تنمية القوى الإنتاجية المحلية.

وأن الخسائر الناجمة عن هذه العملية هي اكبر من الخسائر الناشئة عن التبعية التقليدية ومنها:

1) هيمنة الشركات عبر الوطنية على الإنتاج وعلى السوق المحلية.

2) زيادة فقر الدول غير متقدمة بسبب استلاب مواردها وتحويلها إلى الخارج.

3) البطالة.

صعوبة تحقيق التطور التكنولوجي، تطوير الشركات المحلية العاملة في ميادين النشاط الإنتاجي المختلفة.([1])

ومن خلال الحقائق المزيفة المنشورة في كافة إرجاء العالم من قبل الاقتصاديين وغيرهم، تظهر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكأنها بديل عن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، أي بمعنى تحول القروض

[1] مقالة ،ندى علي، مالا تعرفه عن الإستثمارات الأجنبية المباشرة،نشر بتاريخ ،الثلاثاء 22 تشرين الثاني 2017

والتمويلات، مباشرة، إلى ديون. لكن الاستثمارات المباشرة تعمل كأكبر منشأ غير مباشر للدين الخارجي. وفيما يأتي الأسباب التي جعلت من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في تنامي الدين على نحو حتمي ومتفجر:

أ) أن القطاع الصناعي يستورد سلعا رأس مالية ومدخلات بأسعار باهظة وذلك:

1) بسبب سيطرة شركات عبر الوطنية على السوق المحلية،

2) وبسبب التبعية التكنولوجية.

ب) زيادة خدمة القروض والتمويلات الخارجية المتعاقد عليها لغرض استيراد السلع الرأسمالية والمدخلات المستخدمة في الصناعة وفي مشاريع البنية التحتية، وبدلآ من تقليص التبعية المالية بواسطة الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، نجد أن هذه الاستثمارات تجعل من التبعية المالية أمرا لايمكن تحمله.([1])

الفرع الأول: الانفتاح، الرأسمال الأجنبي، وتعميق التبعية

إن الانفتاح على الخارج فيما يخص التجارة والعلاقات الاقتصادية الأخرى يقود إلى الأزمة ويؤدي إلى:

1) أضرار لا يمكن إصلاحها في الهيكل الإنتاجي نتيجة للتكييفات التي تتم صياغتها من قبل صندوق النقد الدولي.

2) تعميق التبعية. فحتى الدول التي تتنافس في العديد من القطاعات، بما فيها النشطة في التجارة العالمية، تكون معرضة لأن تصبح منقادة نحو نطاق التبعية وخاصة الدول الصغيرة الحجم. ونظرا لارتفاع معاملات انكشاف هذه الدول للتجارة الخارجية، أي العلاقة بين الصادرات+الاستيرادات والإنتاج الإجمالي، فأنها ستكون مجبرة على فتح أسواق مالية مختصة بالاستثمارات في بورصات الأسهم والسندات الأخرى وبتسلم القروض والتمويلات الخارجية. أن الانفتاح المالي يضعف الدفاعات الوطنية إزاء ضغط الدائنين، مثل رفع معدل الفوائد والعمولات وعدم تجديد القروض.

الفرع الثاني:أهداف وتأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الهدف الأول للشركات عبر الوطنية من تنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر هو احتلال الأسواق. أما تغلغلها في البلدان الطرفية وشبه الطرفية فقد انكشف من خلال الاستيردات أو من خلال الإنتاج المحلي

[1] مقالة ،ندى علي، مالا تعرفه عن الإستثمارات الأجنبية المباشرة،نشر بتاريخ ،الثلاثاء 22 تشرين الثاني 2017

للسلع التي يحل جزء منها محل السلع التي تضع الشركات عبر الوطنية يدها تقريبا على التكنولوجيا الداخلة فيها، وعلى القسم الأكبر من أسواقها العالمية. وبهذه الميزات النسبية، لم تواجه الشركات عبر الوطنية أية صعوبات في السيطرة على الأسواق صغيرة الحجم، التي يحتل فيها أصحاب احتكارات القلة والمحتكرون عموما مواقع أكثر قوة من تلك التي يحتلونها في المركز. إن العولمة أو العالمية هي تعميم لهذا الأسلوب. وتوجد أهداف أخرى متحركة للشركات عبر الوطنية منها:

(1)تحويل الموارد المالية إلى مقراتها أو إلى الملاذات المالية، عن طرق الأرباح التجارية التي تحققها في الصناعة والخدمات.

(2)الحصول على امتيازات المواد الأولية الستراتيجية.

(3)التقدم على بعض الشركات عبر الوطنية الأخرى في مجال الهيمنة العالمية.

(4)القضاء على إمكانية ظهور مراكز اقتصادية جديدة، ومعها الشركات المنافسة الجديدة، مثل اليابان، كوريا، وتايوان.([1])

الفرع الثالث:نقيض التجارة والتنمية/ التبعية التكنولوجية

توجد اضاءات قلية في ما ينشر على نطاق واسع عن التجارة والتنمية وبما يسهم في تسليط الضوء على جذور الفساد في تبادل التجاري للدول النامية، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى تجاهل تحليل تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على نحو مناسب، في الصفقات التجارية الجارية مع الخارج– وقد تناول هذا الموضوع الكاتب هانز سينغر حيث قال (إن عدم الاهتمام بالتأثيرات السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة يبين مدى ضغط الأيديولوجي الذي يمارس على دور النشر وعلى المنظمات الدولية) وفي هذا الصدد نتطرق إلى النظرية الشهيرة لسينغر: والتي تثبت بأن ثمار التقدم التقني يمكن أن توزع سواء على المنتجين أو على المستهلكين وفي البلدان المتقدمة، فقد نجم عن التقدم التقني للفروع الصناعية زيادة في الدخل وفي عدد منتجي المواد الغذائية والمواد الأولية. وهبوط في الأسعار.

[1] المرجع السابق، ندى علي.

التبعية التكنولوجية

يطلق المدافعون عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعودا مزيفة مفادها أن هذه الاستثمارات ستكون بمثابة حجر الزاوية للتكنولوجيا . أن التكنولوجيا المدمجة في المكائن هي العنصر الأساسي والأغلى في هذه المكائن. لكن استيراد المكائن يعني دفع مبالغ كبيرة نظير هذه التكنولوجيا دون التقاطها، لأن تشغيل المكائن ليس مدخلا لاكتساب التكنولوجيا المتضمنة فيها وعندما يتم تسلم معامل كاملة لا يجري التعلم حتى حول كيفية صيانتها أو تصليحها أو إعادة إنتاجها أو ضبطها.فاكتساب التكنولوجيا، التي تشتمل على كل هذه القدرات، لا ينطبع إلا في العقول وفي كينونة الأفراد.لذلك، فان التطور التكنولوجي لا يحصل إلا إذا قامت الشركات التي تستخدم بإنتاج هذه التكنولوجيا أو شرائها من منتجي التكنولوجيا المحليين.

إن ثمار التقدم التقني يمكن أن توزع أما على المنتجين بشكل إيراد متنام، أو توزع على المستهلكين بشكل أسعار مخفضة جدا ولذلك يرى سينغر بأن الشكل الأول ينطبق على السلع المنتجة في البلدان الصناعية في حين ينطبق الشكل الثاني على السلع المنتجة في البلدان النامية. وبما أن المنتجين والمستهلكين في التجارة الدولية لا ينتمون إلى نفس الفئة من الأفراد، فان ارتفاع إيراد المنتجين نظرا لارتفاع إنتاجهم، يعد عبئا مطلقا بالنسبة للمستهلك في الخارج.([1])

[1] المرجع السابق ،ندى علي.

خلاصـــــــة الفصـــــــل:

و في نهاية هذا الفص نصل إلى أن سيادة القانون تعد أمرا ضروريا لتهيئة بيئة ملائمة لتوفير سُبل العيش المستدامة والقضاء على الفقر. وغالبا ما ينبع الفقر من عدم التمكين والإقصاء والتمييز. وتعزز سيادة القانون التنمية من خلال تعزيز أصوات الأفراد والمجتمعات، عن طريق إتاحة سُبل الاحتكام إلى القضاء، وضمان اتباع الإجراءات القانونية الواجبة وترسيخ سُبل الانتصاف فيما يتعلق بانتهاك الحقوق . ومن شأن تأمين سُبل المعيشة والمأوى والحيازة والعقود أن يمكِّن الفقراء ويجعل في استطاعتهم الدفاع عن أنفسهم في حال وقوع أي انتهاكات لحقوقهم. ولا يقتصر التمكين القانوني على توفير سُبل الانتصاف القانونية بل يدعم تحسين الفرص الاقتصادية.

الفصل الثاني

تمسك الدول بالسيادة أمام عقبات التنمية في عصر العولمة

إن التعددية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والمنافسة السياسية والمشاركة الانتخابية على قاعدة ترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للوطن والدولة، ضمن معايير أولها تحديد هوية المجتمع بحيث يكون مجتمعًا سياسيًّا متماسكًا تحكمه هوية مشتركة وانتماء وطني سياسي وثقافة سياسية تستوعب كل الاطراف داخل الوطن و تحقيق الشرعية بحيث يكون المجتمع متآلفا ومنسجما مع النظام في بناء الدولة العصرية التي تعزز الولاء للوطن وتقديم أقصى ما يمكن من الخدمات لشعبها، على أن يحقق هذا النظام العدالة في توزيع الأدوار والمكاسب بين كل شركاء الوطن بلا محاباة ومحسوبية وتفضيل طرف على آخر.

و في هذا الفصل سنتطرق إلى ذلك من خلال المباحث و المطالب المختارة للتحدث عن هذا الموضوع.

المبحث الأول : تراجع مبدأ السيادة في ظل التغيرات العالمية

إن السيادة الوطنية للدول باتت تواجه وضعاً خطراً شهد تفاقماً واضحاً لقيود عرفتها هذه السيادة منذ وقت ليس بالقصير إن لم يكن منذ نشأة الدولة الوطنية ذات السيادة أصلا، ووصلت الأمور على هذا النحو إلى حد أن بات فريق من المحللين والمعلقين يتحدث عن زوال أو اختفاء ظاهرة السيادة الوطنية،وهو حكم يراه البعض مبالغاً فيه، وإن كان ثمة اتفاق على خطورة ما ألم بالسيادة الوطنية للدول المتوسطة والصغيرة بصفة خاصة .

المطلب الأول : محاولات تطويع مبدأ السيادة أمام التنمية

إن العولمة ووفقا لما تم التطرق إليه في المطلبين السابقين، تؤثر على الدولة وسيادتها، سواء من الناحية الداخلية، أو الإقليمية أو الدولية، مما يمكن من القول بأن المفهوم التقليدي للسيادة والذي كانت تمارس فيه الدولة سيادتها على إقليمها وعلى مواطنيها بشكل شبه مطلق لم تعد ممكنة في ظل العولمة، فقد أصبحت الدولة المعاصرة عاجزة ولو نسبيا عن السيطرة على مجموعة من الظواهر من قبيل: الشركات متعددة الجنسية، الأقمار الصناعية، المشكلات البيئية الكونية، حركة رؤوس الأموال والأسواق المالية العالمية، البورصات العالمية التي لا تخضع المضاربة فيها لأية سلطة سياسية على أي مستوى، إضافة إلى شبكات المعلومات الخاصة بالكمبيوتر والإشعاع الذري و غيرها من الأمور والظواهر التي لم تعد لمعظم دول العالم إمكانية أو قدرة السيطرة عليها.

فالسيادة إذن في ظل العولمة فقدت بعض معانيها، وخاصة في ظل انتشار ما يعرف بالشركات متعددة الجنسية، وكذلك في ظل سيطرة الهيئات المالية العالمية المتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، التي أضحت تفرض قيودا معتبرة على سيادة الدول.

الفرع الأول:الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدول:

تعتبر الشركات متعددة الجنسية اللاعب الاقتصادي الأساسي في ظل العولمة، فهي تعد الأداة الوحيدة لتمويل الإنتاج و عولمته، كما أنها تمثل إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي، وقد أصبحت الشركات الكبرى، شركات متعددة الجنسية عندما بدأت إدارتها في التخطيط والتنظيم والسيطرة والتسويق، وتخطي الحدود الوطنية لتصبح ذات وجود عالمي، وعند ذلك بدأ تأثير هذه الشركات على

الدول، حيث أدت إلى تقييد سيادتها وتراجع دورها على الصعيد الدولي، وازداد هذا التأثير بمرور الزمن، وأصبح من الصعوبة بمكان على أي حكومة أن تتجاهل هذه الشركات دون أن تتأثر اقتصادياتها.([1])

وبناء على ما تقدم سنخصص هذا الفرع للحديث عن نقطتين أساسيتين، تتمثل الأولى في التعريف بالشركات متعددة الجنسيات وكيفية تطورها وأهم خصائصها، والثانية سنتعرض فيها لمدى تأثير هذه الشركات على سيادة الدولة.

أولا: مفهوم الشركات متعددة الجنسية وأهم خصائصها:

لقد اختلف المختصون في تعريف الشركات متعددة الجنسية، كما اختلفوا في التسميات التي تطلق على هذه الكيانات، مثل :" الشركات العابرة للحدود"، "الشركات الكوكبية"، " الشركات العالمية"، " الشركات عبر القومية"، و "الشركات العملاقة". ويدل هذا الاختلاف في المصطلحات والتعريفات على عدم وجود اتفاق واحد حول طبيعة هذه الكيانات الاقتصادية والقانونية التي تعتبر من أهم الظواهر الاقتصادية الراهنة. وسنتطرق فيما يلي إلى أهم التعريفات التي قيلت بشأن هذه الشركات:

فنجد مثلا الأستاذ "توج نداث" "TUGENDAHT" يعرف الشركة متعددة الجنسية على أنها :" عبارة عن الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة".

أما الأستاذ "بهرمان" "BAHRMAN" فعرفها بأنها: " تلك المشروعات التي تسيطر على وحدات إنتاجية في أكثر من دولة واحدة، وتديرها في إطار إستراتيجية إنتاجية موحدة".

بينما عرفها الأستاذ "ماتيوز" بأنها :" المؤسسات التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية، في عدد معين من الدول، والتي تحقق نسبة هامة من إنتاجها خارج الدولة الأم، وكل هذا في إطار إستراتيجية إنتاجية موحدة".([2])

في حين نجد الأستاذ "ديفيد ي .لينتال" "DAVID E. LILIENTHAL " يعرفها بأنها: الشركات التي يوجد مقرها في دولة واحدة لكنها تقوم بنشاطها وفقا لقوانين وأعراف دول أخرى على السواء". ويرى الأستاذ " DETLEVF. VAGTS" أن هذه الشركات هي عبارة عن: " تجمع الشركات من جنسيات مختلفة ترتبط ببعضها البعض بروابط الملكية المشتركة، وتخضع الإستراتيجية إدارة مشتركة".

[1] غضبان مبروك، المجتمع الدولي، الأصول التطور والأشخاص، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م، ص 588.
[2] المرجع السابق، غضبان مبروك، المجتمع الدولي، الأصول التطور والأشخاص،ص 588.

كما يمكن تعريف الشركات متعددة الجنسية على أنها :" تلك الشركات التي تخضع ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة، كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات مختلفة، وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى "الدولة الأم"،([1]) إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى "الدول المضيفة"، وتعتمد هذه الشركات في أنشطتها على سوق متعدد الدول، كما أن استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي، وهي تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل فضلا عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة".

إضافة إلى كل ما سبق، يمكن القول أيضا أن الشركات متعددة الجنسيات أو ما يعرف بالشركات العابرة للقارات هي :" نوع من شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الرأس مال الضخم والتي يمتد نشاطها الإنتاجي أو التسويقي أو المالي عبر الحدود في إطار إستراتيجية عامة للشركة الأم، حيث يكون لهذه الأخيرة حق ممارسة الإدارة لكل الفروع في الدول المضيفة لتحقيق أهداف الشركة الإدارية والإنتاجية بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن".

وفيما يتعلق بالنواة الأولى لهذه الشركات فهي تعود إلى القرنين السابع عشرو الثامن عشر، بعد أن توسعت الشركات التجارية الاستعمارية بتشجيع ورعاية من الدول التي تتبعها هذه الشركات، وكان نشاط هذه الشركات مقتصرا على عمليات تجارة الجملة على نطاق واسع، ([2])إلا أن تفجر الثورة الصناعية ورسوخها كان له الأثر الأكبر في تحولات عميقة في نشاط وهياكل الشركات متعددة الجنسية التي أخذت في التطور رويدا رويدا حتى استقر شكلها الحديث في منتصف القرن التاسع عشر، واستمر نمو الشركات متعددة الجنسية وتنوعت نشاطاتها بعد الحرب العالمية الأولى، حيث غزت نشاطات لم تكن مطروحة لها من قبل، وتوسعت شيئا فشيئا حتى وصلت إلى قدرات وطاقات فاقت معها العديد من الدول، حيث يرى البعض أن سيادة الدول والحكومات محددة على أراضيها، بينما هذه الشركات ليس لسيادتها الإنتاجية والتوزيعية والتسويقية أية أراضي أو حدود سياسية أو جغرافية أو إقليمية أو ثقافية أو عقائدية، فهي تحوم حرة فوق العالم وتطوف طليقة حوله باستخدام سرعة المواصلات وسهولة الاتصالات والمعلوماتية.

[1] جوتيار محمد رشيد صديق، المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسية لحقوق الإنسان، دار المطبوعات الجامعية، جورج عوض، الإسكندرية، 2009م، ص 22.

[2] المرجع السابق، جوتيار محمد رشيد صديق، المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسية لحقوق الإنسان، ، ص 23/.22

والملاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات تتركز خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان أساسا، وتسيطر هذه الشركات على ثلثي التجارة الدولية في السلع والخدمات في العالم، مما جعل منها الفاعل الأساسي في التجارة الدولية، وجعلها أيضا الفاعل الرئيسي في دعم العولمة، وأصبح لها اليد العليا في إدارة وتوجيه الاقتصاد العالمي، وأصبحت لا تعبأ بالدول ولا بقوانينها ولا بضوابطها.

ثانيا: آثار الشركات متعددة الجنسية على السيادة:

يمكن القول أن الشركات متعددة الجنسية تحولت في ظل العولمة إلى دول حقيقية تقوم بتفكيك الدول وإعادة بنائها من جديد، وجعلها تتنازل تحت ضربات الرأسمالية الاحتكارية عن حقوقها وحدودها الجغرافية وواجباتها تجاه مجتمعاتها، كي تقيم دولة عالمية، قادتها ورؤساؤها رؤوس الاحتكارات العالمية الجشعة من اليهود وغيرهم من الأمريكيين وخلفائهم الخاضعين لتوجيهاتهم، كي تمتص دماء الكادحين في المجتمعات الإنسانية، وتقضي على شعورهم الوطني الذي هو شعور بدائي عند الاقتصادي المعولم الشهير "ليندبيرج"، ولكل هذا اختار عبارة "نهاية الدولة القومية" عنوانا لكتابه الذي ألفه عام 1995م.

فالشركات متعددة الجنسية تمكنت من القفز فوق الحدود التي تفصل بين الدول والأقطار، كما تمكنت من إزالة الحواجز الجمركية، وتغلبت على كل القيود التي تحول دون تدفق المعلومات والبيانات فسلبت بذلك الكثير من سلطات الدول التي كانت تمارسها ضمن حدودها السياسية، والتي تعتبر من أهم مقومات سيادتها الوطنية، فأصبحت هذه الدول اليوم عاجزة إن لم نقل كليا فجزئيا عن تطبيق ما كانت تقوم به بالأمس من نفوذ وصلاحيات على أرضها.([1])

ومن وسائل هذه الشركات في التأثير على سيادة الدول، قيام هذه الشركات بإغلاق فروعها أو نقلها إلى خارج الدولة، سواء بطلب من الدولة الأم، أو إذا حاولت الدولة التدخل في شؤون الشركة وإجبارها على إتباع سياسات اقتصادية تؤثر على أرباحها، والاتفاق مع شركات أخرى على مراقبة سياسات هذه الدولة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن لاحظت الشركة أن الدولة غدت غير ملائمة الاستثماراتها نزحت بقية الشركات المستثمرة، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار العملات وأسعار الأسهم والسندات لهذه الدول المضيفة للاستثمارات، الأمر الذي ينجم عنه انخفاض احتياطي مصرفها المركزي من العملات الأجنبية، أو حدوث موجة من الإفلاس الجماعي في العديد من مؤسساتها مثلما حدث في المكسيك عام 1994م،

[1] بوبوش محمد، (أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية)، جامعة محمد الخامس، الرباط،21/10/2008م، ص 04.

وبلدان جنوب شرق آسيا عام 1990م. إذا تعمد الليبرالية الجديدة إلى إبعاد الدولة عن الشعب، وتشجيع الفساد وتحويلها إلى أداة قهر في خدمة مصالح السوق.([1])

وفي ذلك الإطار تعمل الشركات متعددة الجنسية على إضعاف سيادة الدولة وتهديد أي تقدم نحو الديمقراطية في الدول النامية، إذ تلجأ هذه الدول للإفراط في الخصخصة حتى تجتذب هذه الشركات للاستثمار فيها، مما يؤدي إلى انهيار الخدمات العامة وإضعاف قطاعات التعليم والصحة العامة، ووضعها في النهاية تحت وصاية المصالح الاقتصادية الخاصة.

وقد تزايد نفوذ هذه الشركات بعدما أصبحت تخلق النقود، وبذلك تكون قد انتزعت بعض حقوق السيادة التي تعد من رموز السيادة الوطنية، حيث خلقت هذه الشركات نقودا مقبولة الدفع في معظم الدول، وهي بطاقات الائتمان التي لا تخضع لرقابة البنوك المركزية فيها، ولذا فقدت الدولة القومية كثيرا من أهميتها وتقلصت سيادتها أمام الشركات متعددة الجنسية خاصة في الدول النامية التي تفتقد تكنولوجيا ومعلومات السيطرة على شبكات تداول المعلومات. ولذا فقد فقدت هذه الدول القوة أو القدرة على مقاومة تدخل هذه الشركات في شؤون سيادتها، وكان ظهور عملات أجنبية كأدوات للتداول ومخزن للقيم وحيازتها للقبول العام، أكثر مما تحوز العملات الوطنية، عاكسا لاهتزاز سيادة الدولة في العالم الثالث، لأنه توجد علاقة مباشرة بين السيادة والقوى المهيمنة على الساحة الاقتصادية وعلى عملة الدولة، فإن كانت القوى وطنية قويت السيادة، وإن كانت غير ذلك ضعفت السيادة.([2])

الفرع الثاني: صندوق النقد والبنك الدوليين وسيادة الدولة:

سنتناول بالدراسة في هذا الفرع المؤسسات المالية المنبثقة عن اتفاقية "بريتن وودز" المنعقدة سنة 1944م، والمتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، باعتبارهما المنظمتين الأسبق ظهورا على مسرح الحياة الاقتصادية الدولية، وذلك لتبيان مدى تأثر سيادة الدولة بهذه المنظمات، ومدى تأثير هذه الأخيرة على سيادة الدولة، وهو ما يعد من صميم موضوع الدراسة.

أولا:_ تعريف صندوق النقد الدولي وأهدافه: IMP:

وهو مؤسسة مالية دولية، أحدثت خلال مؤتمر "بريتن وودز" سنة 1944م، للسهر على تنظيم المعاملات المالية بين الدول، وكذا تشجيع التعاون الدولي النقدي، وتعزيز استقرار العملات، بالإضافة

[1] مرجع سابق، جوتيار محمد رشيد صديق، المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسية لحقوق الإنسان،ص138
[2] المرجع السابق ،نفس الصفحة

إلى بيع العملات المساعدة الدول الأعضاء على مواجهة الصعوبات المؤقتة الخاصة بالمدفوعات الأجنبية وتيسير انتشار قوانين النماء الدولي في التجارة وتحقيق مستويات أعلى في العمالة والدخل والقيام بتقديم الاستشارة والدعم للدول التي تواجه مشاكل مالية واقتصادية. ويتكون الصندوق من مجلس المحافظين والمديرين التنفيذيين ومدير الإدارة، والموظفين، ومقره واشنطن".

ومن خلال هذا التعريف يمكن استخلاص أهم أهداف الصندوق والمتمثلة أساسا فيما يلي:

أ. تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

ب. تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية.

ت. العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

ث. محاولة تجنب الوقوع في الأزمات والكوارث، مثل أزمة دول جنوب شرق آسيا وأزمة الكساد الكبير سنة 1929م والناتجة عن زيادة حجم الإنتاج. : تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

ج. تجنب إتباع سياسة إفقار الجار والتي تتبع من قبل بعض الدول

ح. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف.([1])

ثانيا:_ تعريف البنك العالمي للانشاء والتعمير وأهدافه: IBRED:

أنشئ البنك العالمي بمقتضى اتفاقية "بريتن وودز" مثله مثل صندوق النقد الدولي، وباشر أعماله سنة 1945م، فهو توأم الصندوق، ويكمل أهدافه. وقد كان الغرض من إنشائه، هو تنظيم تدفق رؤوس الأموال إلى البلاد التي دمرتها الحرب وتقديم المساعدة في إنشاء وتعمير البلاد المتخلفة، وأيضا تسهيل الاستثمار لأغراض إنتاجية، والبنك الدولي يشبه صندوق النقد الدولي من حيث أعضائه المؤسسين، ومن حيث قيامه على حصص يدفعها الأعضاء، وكذا من حيث نظام التصويت والإدارة، وقد ساهمت كل دولة في البنك بحصة مساوية تقريبا لحصتها في الصندوق، عدا الولايات المتحدة الأمريكية التي تزيد حصتها قليلا في البنك عن حصتها في الصندوق، إلا أن هناك اختلافا في الطريقة التي يتم بها إيداع الحصة، ففي البنك لا تدفع الدولة إلا 20% من حصتها، والباقي وقدره 80% يبقى في ذمتها إلى أن تقوم الحاجة إليه

[1] مرجع سابق الذكر، بوبوش محمد، (أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية)،ص 14

بناء على طلب البنك، أما نسبة 20% المدفوعة فهي تنقسم إلى قسمين: قسم يمثل 02% من حقها يدفع بالذهب أو الدولار الأمريكي، وقسم يمثل 18% من حصتها يدفع بالعملة الوطنية.

الفرع الثالث: تأثيرات صندوق النقد والبنك الدوليين على السيادة الوطنية:

إن صندوق النقد الدولي وبعدما كان الهدف الرئيسي له هو ضمان استقرار النظام النقدي العالمي، ومعالجة الاختلالات المؤقتة في موازين المدفوعات، أصبح مسخرا لخدمة مصالح الدول الكبرى والأكثر تقدما، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يقف عاجزا عن إملاء أي سياسة على الولايات المتحدة الأمريكية لا تتوافق مع إدارة هذه الأخيرة، ونفس ما يحدث مع الولايات المتحدة يحدث مع الدول الرأسمالية الكبرى، كما أن الصندوق إلى جانب عجزه فهو لم يترك لهذه الدول الكبرى حرية ما تقرره من سياسات وتوجيهات، لأن الدول الرأسمالية الكبرى تتحكم في المنظمات الاقتصادية الدولية لكونها تساهم بالنصيب الأكبر في كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وبالتالي فهي تسيطر مباشرة على إدارة المنظمات الدولية، وتستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والترويج للسياسات التي تحقق مصالحها، وتستأثر هذه الدول بما نسبته 95% من التمويل الذي تقدمه هذه المنظمات، في حين لم يتجاوز نصيب الدول النامية 04% فقط، وبالرغم من زيادة القروض التي تقدمها الدول المنتجة للبترول للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، إلا أن الدول الكبرى لم تسمح بزيادة حصة هذه الدول وبالتالي تقلص نفوذها في إدارة الصندوق.([1])

وعلى عكس السياسة التي يتبعها صندوق النقد الدولي في تعاملاته مع الدول المتقدمة، نجده يطعن ويطغى على سيادة باقي الدول في جوهرها، حيث يعمل الصندوق على فرض سياسات اقتصادية تحد من سيادتها، وذلك من خلال تدخله في عمليات الخصخصة وإعادة هيكلة الاقتصاديات، والحد من تدخل الدولة في العديد من الشؤون الاقتصادية، وإلا تعرضت للانهيار والخراب الاقتصادي نتيجة منع القروض عنها أو سحب الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها"، إضافة إلى تخفيض سعر العملة الوطنية وتخفيض المصاريف المتعلقة بالإنفاق العمومي، مما ينتج عنه زيادة البطالة وتوقف النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة معاناة الأفراد، وبالإضافة إلى ذلك كله أرهقت المديونية المدارة من قبل صندوق النقد الدولي الدول الدائنة، ونتج عنها تهميش الإرادة الوطنية، مما حال دون اتخاذ القرارات السديدة وتصدعت مصداقية

[1] مقدادي محمد، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000م، ص 88.

الإرادات الوطنية وفتح المجال لتقدم الشرعية الخارجية المستمدة من المؤسسات المالية الدولية على حساب الشرعية الداخلية.([1])

وبالتالي يمكن القول أن الدول النامية قد أرغمت على تقبل الشروط والبنود الظالمة والتعسفية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حتى تحصل على إعادة جدولة ديونها، والحصول على قروض جديدة كما سمحت الاقتصاديين أجانب بحث ميزانيتها وقبلت مشورتهم وتوجيهاتهم برضا كامل منها، وقامت بتنفيذ برامج التكييف الهيكلي التي تطلبها المؤسسات الدولية بغرض إدماج اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي، تلك البرامج التي يفرضها صندوق النقد الدولي تؤثر وتنال من سيادة هذه الدول وتضع اقتصادياتها تحت السيطرة المباشرة للصندوق والبنك الدوليين، واللذين يقومان بتوجيهها وفقا للمصالح السياسية والاقتصادية للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، وهذا يشكل نوعا من السيطرة الاقتصادية والسياسية، وقد أسماه بعض الباحثين بالاستعمار السوقي، حيث تتمكن الدول الكبرى عن طريقه من إخضاع الحكومات والشعوب القوى السوق التي يسيرها الدائنون الدوليون والشركات متعددة الجنسية، حيث يتم تنفيذ مخطط اقتصادي عالمي يؤثر سلبا على 80% من سكان العالم، وهو دور لم يسبق أن لعبته قوى السوق الحرة على مدار التاريخ، ويؤثر ذلك بشدة على سيادة الدول الأضعف وينتقص منها لصالح الدول الأقوى.

فصندوق النقد الدولي والبنك العالمي إذن إلى جانب مؤسسة التجارة العالمية أضحوا أدوات التحكم الدولي، فعن طريق سياسات الاقتراض متعددة الأطراف والتي يقوم بها البنك الدولي ومجموعة بنوك التنمية الإقليمية لأمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، وعن طريق صندوق النقد الدولي، حدثت إعادة هيكلة الاقتصاديات الدول النامية والدول الاشتراكية السابقة، حتى يتم إدماجها في الاقتصاد العالمي لتسهيل إدارتها لصالح المراكز الرأسمالية، وسعى كل من الصندوق والبنك للترويج للتحرير المالي، حيث يتم السعي الفرضه على الدول وفقا لليبرالية الجديدة، وما تتضمنه من إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، ومن إعطاء مطلق الحرية للسوق في عمليات حماية وتوزيع وتخصيص الموارد المالية وتحديد أسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض والطلب، ومن إلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك والشركات العامة فيما سمي بالخصخصة.([2])

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنك العالمي قد درج على اعتبار المسائل السياسية خارجة بصورة عامة عن نطاق عملياته وذلك مراعاة منه لأحكام ص ريحة واردة في المادتين 03، 05 من اتفاقية تأسيسة تحرم

[1] المرجع نفسه،ص90

[2] مرجع سبق ذكره، السيد عبد المنعم المراكبي، ، ص 132- 133.

عليه أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان عند اتخاذه قراراته، إلا أن ما يلاحظ في الواقع هو عكس ما ورد بالنصوص، حيث تدخل البنك وبعمق في الشؤون السياسية بل وفي سيادة الدول الأعضاء دون أخذ الاعتبارات الاقتصادية وحدها في الحسبان، وذلك بحجج منها، أن الأحداث الداخلية والخارجية في بلد ما قد يكون لها آثار اقتصادية مباشرة وهامة يجب أخذها في الاعتبار عند اتخاذ قرارات البنك. إذ يصعب دائما فصل الشأن الاقتصادي عن الشأن السياسي، إضافة إلى ذلك فإن التدخل قد يمتد إلى أمور سياسية بحتة ليس لها علاقة بالقرض المطلوب، فالولايات المتحدة مثلا سنت تشريعا يلزم المدير التنفيذي الممثل لها في البنك بمعارضة تقديم أي قرض قد يقدم في أي شكل آخر من أشكال المساعدة المالية أو العينية إلى أي دولة تنتهك بشكل صارخ حقوق الإنسان، أو توفر ملجأ للإرهاب الدولي، وفق تفسير الولايات المتحدة له. ويعد ذلك تدخلا سافرا بتشريع محلي في سيادة دول أخرى، وأداة تزيد من هيمنتها على الدول النامية وتعزز إحدى أدوات انتهاك سيادتها والتدخل في شؤونها، إلا أن الولايات المتحدة لا تكترث بذلك ولا ترى إلا مصالحها فقط.

وما يمكن قوله في هذه النقطة هو أن صندوق النقد والبنك العالميين قاما بتعديل لوائحهما تدريجيا بطلب من الدول الكبرى حتى يتمكنا من التأثير على س يادة الدول الأعضاء عن طريق التدخل في تفاصيل الحياة الداخلية لهذه الدول، عند طلب الدول القروض من البنك أو من خلال إشراف الصندوق على برامج التكييف الهيكلي للدول المتعثرة اقتصاديا.([1])

أولاً_ تأثيرات منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية:

لم يقف تفاقم القيود على السيادة الوطنية بسبب التطورات في بنية النظام العالمي عند الأمور الإستراتيجية السياسية، وإنما امتد إلى الأمور الاقتصادية أيضا وهكذا أصبح "الإصلاح الاقتصادي" و "التكيف الهيكلي" شرطا ضروريا للقبول في المنظومة الاقتصادية العالمية، وقد قصد بهذين المصطلحين وبغيرهما التخلي التام عن أي ترتيبات اقتصادية تتعارض مع النموذج الرأسمالي، كما أن سيادة الدولة على قراراتها الاقتصادية أخذت في التقلص مع بروز المنظمة العالمية للتجارة التي قضت بالإزالة التدريجية والتامة لأية عوائق أمام تدفق حركة التجارة الدولية التي تسير بطبيعة الحال في اتجاه يعزز تقدم المتقدمين ويكرس تخلف المتخلفين.

[1] المرجع السابق، السيد عبد المنعم المراكبي، ، ص 133.

حيث سمح تحرير التجارة الدولية للمستثمرين التأثير فرادى وجماعات في س يادة الدول، فقد نجح أحد المستثمرين "جورج سورس" بمضاربته ضد الجنيه الإسترليني عام 1992م من تحقيق أرباح بلغت 2 بليون دولار في أسبوع، ولم يستطع البنك المركزي البريطاني توفير مصادر تمويل كافية لوقفه، مما أثر على سعر الجنيه الإسترليني، الأمر الذي يعد مساسا بسيادة دولة كبرى. كما أدت مضاربة ذات الشخص مع آخرين على العملات الآسيوية إلى انفجار أزمة عصفت بعملات و اقتصاديات هذه الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الكبرى هي أيضا تأثرت سيادتها نتيجة لتحرير التجارة، ولكن بدرجة تختلف من عدة جوانب عن تأثر الدول النامية بهذا التحرير، فقد اقتصر تأثر الدول الكبرى على بعض الأنشطة من قبيل البرامج الاجتماعية والدعم المقدم للتعليم والصحة والبطالة حيث تم التخفيض أو التقليل منها وذلك لضرورات دعم قدرتها التنافسية مع الدول الكبرى الأخرى، وعلى الرغم من ذلك فقد استطاعت الدول الكبرى المتقدمة جني أرباح طائلة من عمليات التجارة الدولية قدرها الاقتصاديون بحوالي 300 بليون دولار سنويا، فقد زادت من استخدامها للقيود غير الجمركية بهدف الحد من دخول بعض السلع الأسواقها.

في حين نجد أن الدول النامية هي الأكثر إصابة والأكثر تضررا بهذا التحرير، إذ تأثرت سيادة الدولة بشكل أعمق لدرجة يمكن اعتبارها تدخلا في شؤونها الداخلية، السياسية والاقتصادية والتشريعية وغيرها، حيث أصبحت الدول الكبرى والأقوى تقسم السيادة في العالم على الدول الصغرى، كل بحسب ما تملكه من مقومات القوة الشاملة، مما أدى إلى تضعضع سيادة الدولة الأضعف من جراء ما يفرض عليها من التزام بالأنظمة السياسية والاقتصادية سواء عن طريق مشاركتها في الاتفاقات وقبولها، أو عن طريق فرضها قسرا عليها من الدول الأقوى حتى تتواءم مع سياسات تحرير التجارة، حيث أصبحت لسيادة الدول الضعيفة حدودا لا يمكن أن تتخطاها أو تمس بها، ومنها: المحافظة على حرية التجارة وقوانين السوق، وسياسات البورصات، والمرونة في الإعفاءات الضريبية على الاستثمارات المباشرة، والسماح لها بتحويل كل أرباحها...بحيث أصبحت معظم حكومات العالم في حالة خضوع تام للمنظمة العالمية للتجارة، وأصبحت طلبات المستثمرين تعلو كل الطلبات الأخرى. ونجد أن هذه الدول النامية تشكل ثلثي الدول المكونة لمنظمة التجارة العالمية ، وهناك مائة وثلاثون دولة قد عبرت في دورة "الدوحة" عن ما أصابها من إحباط كبير للأسلوب الذي تعالج به المنظمة مشاكلها، وأصدرت مجموعة دول 77 والتي تضم كل الاقتصاديات الناشئة والفقيرة ومعها الصين، بيانا تؤكد فيه على أهمية فتح أفاق النمو أمام الدول النامية، وذلك بعد أن وضحت خطورة التحولات الاقتصادية العالمية بالنسبة لهذه الدول، حيث اتضح لها عدم

قدرتها على التفاوض بجدارة مع الدول المتقدمة، وفشلت البلدان النامية في المؤتمر الوزاري الثالث الذي انعقد في مدينة سياتل" بالولايات المتحدة عام 1999م في إدراج مطالبها الخاصة بالسلع الزراعية والمنسوجات، واكتشفت أن المفاوضات كانت تنتهي دائما لصالح الدول المتقدمة، وقد تنبهت الدول النامية إلى ما تقوم به الدول الكبرى من إدراج المعايير الخاصة بالعمالة والبيئة في منظمة التجارة وربطها بتحرير التجارة العالمية، مما يكون له آثار سلبية على هذه الدول، وسيأتي على البقية الباقية لها من ميزات تنافسية، مما دعا البلدان النامية إلى الوقوف صفا واحدا ض د هذا المقترح، مما أدى إلى انتهاء مؤتمر "سياتل" دون إصدار بيان ختامي.

فعلى سبيل المثال تم وضع حقوق الملكية الفكرية داخل إطار منظمة التجارة، بالرغم من وضوح عدم انتمائها إلى قضايا التجارة إلا أن تهاون الدول النامية في المفاوضات والموافقة على إدراجها، أدى إلى زيادة الناتج المحلي للولايات المتحدة بنسبة تتراوح بين 125 و 250 بليون دولار، دفعت جزءا وافرا منها الدول النامية الفقيرة، مما ساعد على توسيع الهوة الاقتصادية بين دول العالم، برعاية المنظمة العالمية للتجارة، وهذا الأمر يعد انتقاصا فادحا لسيادة الدول النامية.

فالدول النامية إذن التي تم إدماجها عنوة في النظام الاقتصادي العالمي وجدت نفسها في منافسة غير متكافئة وزادت أوضاعها سوءا عما كانت عليه، إذ وجدت نفسها قد انضمت إلى العولمة من منطلق تبعيتها وضعف قدراتها التنافسية، ووجدت نفسها أيضا بعدما كان هناك انتقاص في قدرتها الاقتصادية فقط، أصبح هناك إضافة إلى ذلك انتقاص في سيادتها، حيث تم انتزاع قرارها الاقتصادي ثم السياسي، وتقلص دورها الاجتماعي، وأصبحت سيادتها على أراضيها ورعاياها مجرد سيادة شكلية، وأصبح دورها على الصعيد الدولي هامشيا يسعى وراء القروض والمعونات ومحاولة مبادلتها بالكرامة الوطنية، وبناء عليه لا يمكن الحديث عن سيادة الدولة ما لم تكن قادرة على إطعام سكانها، وهذه حال معظم الدول النامية.

إضافة إلى ذلك يلاحظ أن الدولة تخلت عن العديد من سلطاتها، فمع كون سلطة فرض الضرائب تعد من المسائل السيادية المعترف بها لكل دولة على إقليمها ومواطنيها، وذلك وفقا لمعايير الإقليمية والوطنية والإقامة، إلا أن تطور التجارة الدولية ومجيء اتفاقية منظمة التجارة العالمية أدى إلى منع الازدواج الضريبي وتخفيض الضرائب بهدف الوصول مستقبلا إلى توحيد التشريعات الضريبية في الدول الأعضاء

في منظمة التجارة العالمية تدعيما لحرية التجارة و إزالة العوائق من أمامها، مما أدى بالضرورة إلى الحد من سيادة الدول التي كانت مطلقة في فرض الضرائب.

المطلب الثاني : مقومات التنمية أمام السيادة المقومات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية العلمية التكنولوجية :

إن التنمية المستدامة العمليّة التي تهدف إلى النهوض بالتنمية من الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية في كلّ دول العالم، بحيث تستطيع أن تلبي حاجات سكانه في السنوات القليلة القادمة. لقد نالت التنمية المستدامة اهتماماً بالغاً في جميع أنحاء العالم، مما يستلزم ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية، وإدارتها في خدمة التنمية، وتغيير أنماط الإنتاج، والاستهلاك غير المُقنّن، والحد من التلوث البيئيّ، بالإضافة إلى الحدّ من الفقر عن طريق تحسين مستويات المعيشة، وإيجاد فرص عمل متزايدة، على أن يراعى في كل ذلك حقُ الأجيال القادمة منها، خصوصاً المياه، والطاقة.

الفرع الأول: مقومات التنمية على المستوى الاقتصادي :

حسب تقديري الخاص لا يختلف الواقع الاقتصادي والاجتماعي عن سابقه ولا يخفى على أحد مدى ارتباط الجانب السياسي والأمني بالجانب الاقتصادي والاجتماعي فهناك علاقة إرتباطية وسببية بين جميع هذه المجالات .

من المعروف جد أن جل بلدان المغرب العربي أحدثت إصلاحات هيكلية في المجال الاقتصادي وكذا الانفتاح على العالم الخارجي، إلا أنها لم تراع الجانب الاجتماعي في ذلك ، كما وأن بعض الاقتصاديات تعتمد على مورد واحد وعدم تنوع مواردها الاقتصادية، كالزراعة والصناعة حيث أنه وحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 ، أن الأمن الاقتصادي مرتبط بتقلبات أسواق النفط العالمية (الدول النفطية ليبيا والجزائر) والنمو المتمركز على النفط ناتج عن ضعف بنيوي لهاته الاقتصاديات أو كما يعبر عنه التقرير الهشاشة البنيوية التي نتجت عن عدم التنوع الاقتصادي .

وتشهد المنطقة المغاربية تداعيات خطيرة انعكست في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وزيادة الضغوطات الاجتماعية ، في خضم الأزمة العالمية التي بلا شك سوف تؤثر على مستويات عدة في المنطقة.

وفيما يخص مؤشرات التنمية البشرية لا تزال هشة وليست مبنية على سياسات حكومية طويلة الأجل التي من شأنها أن تساعد في استدامة التنمية ، في ظل هذه الأوضاع تتكشف مواطن الضعف المنتشرة في

المنطقة وثغرات السياسات المحلية التي تستدعي التدخل السريع والفعال لحكومات الدول المغاربية لاحتواء الأزمات عن طريق إعادة النظر في السياسات العامة وتعزيز اللامركزية والحكم المحلي والتركيز على الجانب الإنساني وإنسانية الفرد المغاربي، واحتوائه من الاغتراب الذي يعيشه في موطنه([1]) ، وكذا أزمة الهوية التي أضحت تشكل ضغوطات سياسية وإقليمية ومنه بلوغ هدف" الحكم الراشد الإنساني" LA Bonne Gouvernance Humaine"

الفرع الثاني: مقومات التنمية على المستوى السياسي :

يمكن ملاحظة استمرار الأوضاع الراهنة أي حالة الانسداد السياسي والاستبداد من خلال الديمقراطية الشكلية وممارسة التغيير في إطار الاستمرارية على حد تعبير رضا مالك رئيس الوزراء السابق الجزائري؛ أي أن هناك تغييرات وإصلاحات سياسية ولكن النظم القديمة الجديدة مستمرة في تسيير شؤون الدول المغاربية باستثناء الجزائر التي تعاقب عليها الرؤساء ، نجد أن الأمر في كل من تونس والمغرب وليبيا لم يتغير منذ عقود حالة « الركود السياسي»، وتبقى موريتانيا حالة شاذة لا يقاس عليها لأن التغير يأتي بانقلابات عسكرية، أما عن وضعية حقوق الإنسان فالمنطقة معروفة على المستوى العالمي بانتهاكاتها لحقوق الإنسان وحرياته ، خاصة تونس و ليبيا وبدرجة أقل المغرب والجزائر ، فعلى الرغم من الإصلاحات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان إلا أن الأمر يبقى بعيد كل البعد عن تطلعات الشعوب والمواطنين ، فمثلا قامت المغرب بإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة التي تتكفل بحقوق الضحايا في حالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري وغيرها ، كما قامت بإنشاء اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان و اعتماد مدونة جديدة للأسرة وقانون الأحزاب السياسية إلا أن الأمر يبقى غير كافي وإن صح التعبير شكلي، لأن الواقع يعكس المزيد من الانتهاكات فيما يخص قمع الحريات على غرار دولة تونس التي تشهد لها المنظمات الحقوقية بانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان ، والأمر يسري على جميع دول المنطقة التي تتشدق بالديمقراطية والحكم الراشد في ظل التحديات الداخلية، من انعدام الشفافية والمساءلة وغياب دولة الحق والقانون وغيرها من المبادئ الأخرى للحكم الراشد ، إذ لا يمكن قيام دولة الحكم الراشد في مناخ غير آمن وغير ديمقراطي ، لذا كان التركيز في هذا الجانب على مواطن الضعف في الدول المغاربية للاستنتاج في الأخير أنه لقيام حكم راشد يجب أن تتوفر الشروط اللازمة لذلك من بينها شرط التنمية الإنسانية والأمن الإنسان ، وواقع الدول المغاربية السياسي والأمني يثبت عكس ذلك في هذين

[1] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: الأبعاد المعرفية والمنهجية . الجزء الأول، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 2002. 19

المجالين لذا وجب اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتغيير هذا الواقع وفق الأطر السياسية والتنظيمية التي تأخذ بعين الاعتبار جميع الفواعل السياسية والاجتماعية لمكونات الدول المغاربية دونما أي تمييز وإقصاء ووفق أطر ديمقراطية تشاركية تنبع من القيم الداخلية للمجتمعات المغاربية التي تكفل للجميع الحقوق وتقر الواجبات وفق ما تنص عليه دولة الحق والقانون . ([1])

الفرع الثالث: . مقومات التنمية على المستوى الاجتماعي و التكنولوجي

مع استمرار قوى العولمة الفائقة السرعة في نقل البضائع والمعلومات والنقود عبر الحدود بسرعة متزايدة يومًا بعد يوم، واستمرارها أيضًا في تحقيق فوائد لا تبرح تتعاظم لمن هم داخل دائرتها، هناك إدراك متزايد أن قطار الرخاء هذا يفوت معظم سكان العالم. والواقع أن معظم فوائد العولمة لا تصل إلى أكثر من نصف سكان العالم، أي 3 مليارات شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. ولا يزال هناك ما يربو على مليار شخص يعيشون في حالة من الفقر المدقع، وملايين الأشخاص الذين يعيشون بلا عمل، وعدد متزايد من المجتمعات تتصدّع تحت وطأة ضغوط عنصرية أو عرقية أو اجتماعية. وقد اتسعت الفجوة بين أغنياء العالم وفقرائه، في الوقت الذي هدّدت الأزمات المالية في آسيا والمحيط الهادئ بطمس ما تحقّق طوال سنوات من النمو والتحسن.

وإذا كانت العولمة قوّة إيجابية تحسّن مستويات معيشة الكثيرين وتتيح المزيد من الفرص، يقول الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان أنه "لا تكون العولمة بالنسبة إلى الكثيرين عاملاً يؤدي إلى التقدّم، بل قوة مسببة للاضطراب، تشبه الإعصار في قدراته على حصد الأرواح وتضييع الوظائف وهدم التقاليد. وهناك ما يدفع الكثيرين إلى مقاومة تلك العملية والاحتماء فيما هو محلي. وقد تكون العولمة مؤدية إلى مزيد من عدم المساواة. وقد تكون أيضًا مسبّبة لاضطراب التقاليد الثقافية وزيادة ما لدينا من إحساس بعدم الاهتداء الروحي". وتعتبر معظم البلدان النامية السرعة المتزايدة باستمرار والتي تحدث بها العولمة، بما تتركه من آثار بالغة في قرارات كل البلدان تقريبًا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أكبر عقبة تمنعها من تحقيق التقدّم الاجتماعي. وقد أثار منتقدو العولمة اعتراضات مؤداها أن النظام التجاري العالمي الجديد يلحق أضرارًا بالغة بالبيئة وحقوق العمال والمصالح المحلية، وفوق كل ذلك لا يلبي احتياجات السكان([2]).

---

[1] لسيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: الأدوات والآليات. الجزء الثالث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.ص28

[2] محمد عبد الفتاح القصاص، حين تنفصل التنمية عن العدالة الإجتماعية، مجلة بدائل، العدد الثامن، صيف 2007، ص. 14. 15.

وفي ظل أجواء يسودها الإحساس المتزايد بعدم الأمان في عصر الاقتصاد العالمي الجديد، عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، الدانمرك، العام 1995، والموضوع الأساس هو "وضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية"، لتوجيه الانتباه العالمي نحو إيجاد حلول لمشاكل العالم الاجتماعية الرئيسة. وقد انتهى مؤتمر القمة، الذي حضره ممثلو 186 بلداً منهم 117 رئيس دولة أو حكومة، إلى اتفاق مهم تعهدت البلدان بموجبه العمل على تحقيق أهداف محددة في مجال التنمية الاجتماعية. فقد اتفقت البلدان على إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، الذي تضمّن التزامات قطعية بالعمل بمزيد من الجد من أجل القضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، والسعي إلى تحقيق العمالة الكاملة. كما اتفقت البلدان على برنامج عمل من مئة فقرة يحدد الاستراتيجيات والغايات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية الحياة بالنسبة إلى الناس في كل مكان. أما أهمية هذا المؤتمر فتجلّت في تركيزه على الاحتياجات الأشد أهمية وإلحاحًا بالنسبة إلى الأفراد أي سبل المعيشة، والدخل والصحة والتعليم والأمن الشخصي. وعن طريق تحديد الأولويات، رفع مؤتمر القمة المعيار العالمي لتحقيق التقدم الاجتماعي، ونبّه أيضًا المؤسسات المالية الرئيسة في العالم، إلى أن جميع الخطط الاقتصادية يجب أن تعترف بآثارها الاجتماعية. وتتمثل التزامات التنمية الاجتماعية بما يلي:

1. . القضاء على الفقر المطلق بحلول موعد يحدده كل بلد.
2. . دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة.
3. . تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.
4. . تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل.
5. . الإسراع بخطى التنمية في إفريقيا البلدان الأقل نموًا.
6. . كفالة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي.
7. . تهيئة "بيئة إقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية".([1])
8. . تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.
9. . تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة.

---

[1] شفيق محمد ، التنمية الاجتماعية : دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمعالإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة نشر.ص 22

وعلى الرغم من أن النتيجة التي خلص إليها مؤتمر كوبنهاغن ليست ملزمة قانوناً لأي بلد، فإن لها وزنًا أدبيًا وسياسيًا، ولا سيما أنها تمثل اتفاقًا تم التوصل إليه بين عدد كبير جدًا من زعماء العالم. وتوافق الآراء العالمي هذا له فائدته في نظر البلدان، لأن بإمكانه أن يساعد على وضع معايير وأهداف للتنمية الاجتماعية معترف بها عالميًا. وعلى الرغم من أن للبلدان انطباعًا عامًا مؤداه أن الأهداف والأرقام المستهدفة التي حددت في كوبنهاغن ستكون صعبة التحقيق، فإن معظم الدول لا تزال تؤكد أنها ملتزمة السعي إلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. وقد شكّلت معظم المؤتمرات الدولية التي تلت إعلان كوبنهاغن فرصة لحمل الحكومات على وضع قواعد ومعايير للتنمية الاجتماعية يهتدى بها في الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية الرئيسة الأخرى، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكل بلد مسؤول عن وضع جدول الأعمال الاجتماعي المحلي الخاص به.([1])

المبحث الثاني: نمط التنمية الجديدة استعمار اقتصادي معولم :

أثرت العولمة على الناس والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، كما أثرت تأثيرا كبيرا على التنمية المستدامة. وبفضل التغيرات السريعة في التكنولوجيا وزيادة تنقل السلع والخدمات ورأس المال والعمالة، فقد غيّرت العولمة خلال العقود الماضية الاقتصادات والمجتمعات والبيئة الطبيعية، وجعلت عالمنا أكثر ترابطا من أي وقت مضى.

المطلب الأول: المنظمة العالمية التجارية و هدر التنمية في دول عالم الجنوب

الفرع الأول: الدول النامية :

لتوطن صناعات الدول المتقدمة في مدن الدول النامية الجاذبة للإستثمارات كثير من الايجابيات، نذكر منها ما يلي :

1- ازدياد الدخل الحقيقي في تلك المدن وارتفاع إيرادات حكوماتها مما يمكنها، بالتالي، من زيادة خدماتها وتحسين نوعيتها.

2- ازدياد فرص العمالة المجزية فيها وخاصة بالنسبة للأيدي العاملة الماهرة.

3- ازدياد عرض السلع التي تنتجها المنشآت التي توطن فيها حديثاً، مما يقلل أسعارها.

[1] مرجع سابق،حمد عبد الفتاح القصاص، حين تنفصل التنمية عن العدالة الإجتماعية،ص16.

4- بعض مدن الدول النامية ستكون مراكز اقليمية لرآسات المصانع والشركات والبنوك العالمية الكبرى التي تتوطن فيها، مما يزيد فرص العمالة ويرفع من مستوى الإدارة ويحسن الأداء ويزداد استخدام التقنيات الحديثة فيها.

5- بعض المدن الاقليمية ذات الموارد الزراعية الملائمة قد تصبح مراكز للشركات الزراعية العالمية الكبرى التي قد تتوطن فيها، مما يزيد حجمها وإيراداتها ويرفع مستوى التقنية الزراعية فيها، فيزداد عرض السلع الغذائية منها وغير الغذائية، مما يقلل أسعارها ويزيد من فرص العمالة، وبالتالي يرتفع الدخل الحقيقي لمواطني تلك المدن الذين يشكوا أغلبهم حالياً من قلة الدخل والفاقة والبطالة.

ولكن، لا توجد إيجابيات بلا سلبيات . فمن تلك السلبيات التي قد تصيب المدن التي تجذب الاستثمارات الأجنبية نذكر ما يلي :

أ- كلما كثرت الاستثمارات الأجنبية في مدينة ما، ازداد فيها الإزدحام وما يتبعه من تكاليف شخصية مالية مباشرة كحوادث السير وفقدان الزمن وازدياد استهلاك وقود السيارات وتزايد معدلات اهتلاكها الخ.. وتكاليف اجتماعية كتلوث البيئة جراء كثافة عوادم السيارات والمصانع وتعطل سيارات الاسعاف والمطافئ والشرطة عندما تكون في أمس الحاجة للسرعة.

ب- قد تزداد فيها مشكلات الإسكان مما سيرفع ايجارات المتاح منها وتزداد تكاليف ما سيبنى منها مستقبلاً. و قد لا يتوقف أثر ارتفاع الايجارات عند انخفاض الدخول المتاحة للمستأجرين فحسب، وإنما قد يتعداه إلى انتشار ظاهرة السكن العشوائي الذي لا تنحصر مضاره عند سوء منظره فحسب، ولكنه قد يتعدى ذلك بكثير. فهو يأوي المجرمين ويحمي ما يسمى بسوق العمل الثالث (The Tertiary Labour Market) الذي يتكون من أصحاب المهن غير المرخص بها كالإتجار في المخدرات والمسروقات وتجارة السوق السوداء في السلع والعملات والدعارة والقمار وما إلى ذلك، فضلاً عن أنه يلوث البيئة ويصبح بؤرة لانتشار الأمراض المعدية لانعدام المرافق الصحية اللازمة فيه ([1]).

ج - انتشار ظاهرة البؤس الحضري (Urban Blight) جراء انتشار البطالة في اوساط العمالة غير الماهرة . وذلك لأن الشركات والصناعات التي تتوطن حديثاً ستركز على توظيف العمالة الماهرة والعمالة الأكثر تعليماً وأرفع تدريباً باعتبارها الأكثر إنتاجية.

[1] عبد الله ، محمد حامد ، الإقتصاد العمراني مع التطبيق على المدن العربية، المطابع العالمية الرياض، 1995،ص29

د – ربما تزداد الجريمة نتيجة لتزايد البؤس الحضري وتزايد البطالة في أوساط العمالة غير الماهرة ويزداد حجم المدينة نتيجة لتزايد أعداد سكانها وتفاقم مشكلات السكن العشوائي الذي كما اسلفنا الذكر يأوي الجريمة وينشر الأمراض المعدية.

هـ_ بقدر ما تزداد إيرادات المدن الجاذبة للإستثمارات الأجنبية ويرتفع متوسط الدخل الحقيقي لسكانها، ستزداد تكاليفها لازدياد متطلبات نظافة البيئة وغيرها من الخدمات البلدية، وتوسعة الشوارع والطرقات ومكافحة الجريمة وازدياد الطلب على الخدمات العامة وخاصة التعليمية منها والصحية. فكما قال بومول (Boumol) فإن تكاليف المدن تزداد باستمرار وإن ميزانية أية مدينة تظل معجزة لأن أسباب زيادة دخلها هي نفسها أسباب زيادة تكاليفها. ولكثرة ما كتب هذا الإقتصادي المرموق عن مشكلات المدن وصعوبة موازنة إيراداتها ونفقاتها سمى عدم توازن ميزانياتها المزمن بمرض بومول (Baumol disease) الذي يصيب المدن الكبيرة بصفة خاصة ([1]).

الفرع الثاني:تأثيرات المنظمة على المدن العربية

لا تختلف مدن الدول العربية عن مدن الدول النامية في كثير ولذلك فإنه من المتوقع أن تتأثر المدن العربية بكل الإيجابيات والسلبيات التي ذكرناها أعلاه بالنسبة لمدن الدول النامية مما يجعلنا في حل من تكرارها هنا، بل سنركز على خصوصيات المدن العربية فقط التي تختلف فيما بينها من حيث تطور البنية التحتية، وتوافر المعلومات ووسائل الاتصال والموارد البشرية من حيث أعدادها وإعدادها، ومواقعها وقربها من الأسواق ومصادر المواد الخام والطاقة والمناطق السياحية.

فبالنسبة لاعداد السكان، فمدن الدول العربية بصفة عامة لم تصل حد الإكتظاظ السكاني ولاتزال أكثرها سكاناً قادرة على استيعاب المزيد منهم، باستثناء مدينة القاهرة. كما أن أحجامها لم تصل حد الحجم الأمثل للمدينة بعد، وبالتالي، فإن أغلبها لا يعاني من مشكلات الإزدحام وتلوث البيئة بالقدر الذي يجعل منها مدناً طاردة . لذلك، فسوف تكون أغلب المدن العربية أكثر جذباً للإستثمارات الأجنبية مقارنة بكثير من مدن الدول النامية الأخرى. وبالإضافة لذلك، فهي الأكثر قرباً للأسواق العالمية وخاصة بالنسبة للدول الأوروبية التي تربطها بالدول العربية خطوط مائية عبر البحر المتوسط الذي يتصل بالبحر الأحمر عبر قناة السويس ويتصل ببحر العرب عبر باب المندب ثم الخليج ثم المحيط الهندي. وهذا الخط المائي

[1] المرجع السابق، عبد الله ، محمد حامد ، الإقتصاد العمراني مع التطبيق على المدن العربية،ص30

المتصل يعتبر أطول خط بحري متصل في العالم ويصل الغرب بالشرق. ومن المعروف أن النقل المائي هو أرخص أنواع النقل ولذلك فإن الدول الأوروبية ستكون مصدراً لكثير من الصناعات والخدمات التي قد ترغب في الانتقال من مدنها الحالية إلى المدن العربية التي تقل فيها تكاليف الإنتاج كثيراً وخاصة تكاليف العمل والطاقة وهما الأكثر تكلفة بالنسبة لأي عملية إنتاجية. فتكاليف العمل قد تصل في كثير من الحالات إلى 60% من إجمالي التكاليف التشغيلية، أي التكاليف المتكررة. وتأتي تكاليف الطاقة بعدها من حيث الأهمية النسبية إذ قد تصل إلى، في المتوسط، 20% من تلك التكاليف. غير أن درجة المهارة في العمالة العربية قد لا تكون عند المستوى المطلوب بوضعها الراهن، مما يهدد وضعها في حالة استقدام الشركات الأجنبية العمالة التي تحتاج إليها من مناطق أخرى. علماً بأن مبادئ منظمة التجارة الدولية لم تذكر شيئاً صريحاً عن حرية انتقال العمل وإنما ركزت على حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال. فإذا لم يكن في إمكان الدول العربية اتخاذ إجراءات تحمي عمالتها الوطنية من المنافسة الخارجية فربما تكون سلبيات منظمة التجارة الدولية عليها أكثر بكثير من إيجابياتها. إذ أن هذه الدول ستفقد كثيراً من صناعاتها المحلية وقدر كبير من وظائفها في آن واحد، مما سيترتب عليه آثار إقتصادية واجتماعية ليست في مصلحتها.

ومن عوامل الجذب الأخرى التي تتمتع بها الدول العربية بالإضافة إلى قربها من الأسواق العالمية هي قربها من مصادر الطاقة وتمتعها بشواطئ طويلة شاملة البحر الأبيض والبحر الأحمر والخليج وبحر العرب خاصة وستكون المدن الساحلية هي الأكثر جذباً للصناعات العالمية كما سنوضح فيما يلي.

وكغيرها من مدن الدول النامية فقد تكون المدن العربية الجاذبة الآن مدناً طاردة والعكس أيضاً صحيح. وربما قامت مدن جديدة بعد أن تأخذ تأثيرات منظمة التجارة الدولية مفعولها بالكامل. وربما كانت المدن الساحلية كبيروت والاسكندرية وتونس وجده وعدن والكويت ومسقط ودبي وطرابلس (ليبيا) وبورتسودان والجزائر وبني غازي والدار البيضاء على سبيل المثال لا الحصر، هي الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية وخاصة الخدمية منها والصناعية. وربما برزت مدن ساحلية أخرى أصغر حجماً كاللاذقية وطرابلس (لبنان) وأصبحت أكثر جذباً من المدن المذكورة أولاً . ومن بين هذه المدن الساحلية فقد تكون الأكثر جذباً هي التي توفر مصادر الطاقة بأكثر عن غيرها كجده ودبي وينبع والكويت ومسقط. وربما كانت أعداد السكان مرجحة للاسكندرية. وقد تزيد المناطق السياحية بيروت درجة على الأخريات. فالمهم في الأمر أن تهيئ المدن العربية التي ترشحها مواقعها وظروف التوطن الأخرى نفسها لكي تنافس

مثيلاتها من مدن الدول النامية الأخرى وذلك بتقوية بنيتها التحتية وتطوير سبل المواصلات ووسائط الاتصالات وما إلى ذلك.. ([1])

كما عليها أن تحاول الإستفادة القصوى من إيجابيات توطن الاستثمارات الأجنبية فيها وتخفف من سلبياته، وذلك بالتكتل اقتصادياً بسوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة أو غير ذلك مما قد تم إجازته فعلاً من أنواع التكامل الاقتصادي في إطار جامعة الدول العربية. وقد تكتلت العديد من الدول في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي لمواجهة سلبيات منظمة التجارة الدولية عليها.

أما من جانب خصخصة الإقتصادات العالمية والمحلية نتيجة لقيام منظمة التجارة الدولية، فإن حكومات المدن العربية وبلدياتها قد ترفع يدها عن تقديم خدماتها المعتادة وتتركها للقطاع الخاص وتصبح هي عبارة عن مشرف عام ومراقب، ولكن بدون تدخل مباشر، مما سيقلل تكاليف ونفقات حكومات المدن كثيراً وخاصة تلك التي تقدم الخدمات حالياً مجاناً أو بأسعار رمزية (مدعومة). وربما ازدادت إيراداتها أيضاً لأنها سوف تتحصل من القطاع الخاص الذي يتولى تقديم الخدمات البلدية على عائدات أو ضرائب وما إلى ذلك. ([2])

غير أن سلبيات الخصخصة تتمثل أساساً في عدم تمكن الطبقات الأقل دخلاً من دفع كامل تكاليف الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص. وسيكون الأمر أكثر سوءاً إذا شمل ذلك خدمات التعليم والصحة، على وجه الخصوص. ولكي يمكن لحكومات المدن العربية من مساعدة الفقراء والمساكين بالزكوات والأوقاف وغير ذلك من أدوات توزيع الدخل الاسلامية، فضلاً عن تدريب أبنائهم لكي يلحقوا بالعمالة الماهرة ويستقلوا بأنفسهم عن مساعدة الآخرين سواء كانت حكومة المدينة نفسها أو الأفراد. وبمعنى آخر، يمكن للدول الاسلامية بصفة عامة وحكومات مدنها الاستفادة من التعاليم الاسلامية كإحدى الوسائل لامتصاص الآثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية على الطبقات الفقيرة. كما يمكنها الاستفادة من صيغ التمويل الاسلامي المتعددة لتمويل خدماتها بالاشتراك مع القطاع الخاص، خاصة وهي مبنية أصلاً على

[1] البازعي، حمد بن سليمان، الاتجاهات الحديثة وسياسة التجارة الدولية في ظل التوجهات نحو العالمية، اللقاء السنوي التاسع لجمعية الإقتصاد السعودية ، الرياض ، 1995،ص185

[2] المرجع السابق، البازعي، حمد بن سليمان، الاتجاهات الحديثة وسياسة التجارة الدولية في ظل التوجهات نحو العالمية،ص186/185

المشاركة في الربح والخسارة. وربما ساعدها ذلك أيضاً في تقديم خدماتها بعد الخصخصة بأسعار يطالها ذوو الدخل القليل.([1])

المطلب الثاني : الشراكة الجديدة في افريقيا " النيباد " نوع من التنمية

الفرع الأول: المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد"

جاء تأسيس الاتحاد الإفريقي سنة 2001 بغية قطع الصلة بالماضي وبدء سياسات جديدة مغايرة لتلك التي نهجتها منظمة الوحدة الإفريقية، فكان الهدف هو البحث عن السبل الكفيلة بإصلاح الأوضاع التي كانت تعرفها القارة، والقضاء على مخلفات الماضي الاستعماري الذي نهب ثرواتها، وكذلك إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الفاشلة التي اتبعتها الدول الإفريقية بعد حصولها على الاستقلال.

الفرع الثاني: تعريف "نيباد":

أعطيت العديد من التعاريف النيباد نذكر منها: النيباد هو دعوة لبقية العالم لإقامة شراكة مع إفريقيا في تنميتها مرتكزين على برنامجها الإفريقي. فهو فرصة لإقامة علاقات تعاون جديدة مبنية على المسؤولية الجماعية لتحقيق التنمية الإفريقية. وعرفت وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد بكونه "تعهد بين القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلاله القناعة بضرورة تعجيل القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على خطى النمو المستدام والتنمية، وفي نفس الوقت المشاركة النشطة في الاقتصاد والحياة السياسية العامة". فمصطلح "النيباد" هو اختصار لما يطلق عليه "الشراكة الجديدة لتنمية القارة الإفريقية"NEW PARTNERSHIP FOR AFRICA'S DEVELOPMENT"، وهي إستراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالحكم الاقتصادي والاستثمار في الشعوب الإفريقية ومواجهة التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية والتي تتمثل في الفقر والتخلف واستمرار التهميش، كما أنها تسعى أيضا إلى تقليص الهوة بين إفريقيا والدول المتقدمة وإدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي. هذه الإستراتيجية انبثقت جراء التفويض الذي منح لرؤساء خمس دول إفريقيا وهي: الجزائر، مصر، نيجيريا، جنوب إفريقيا، السنغال من قبل منظمة الوحدة الإفريقية، من أجل توحيد سبل التنمية

[1] مرجع سابق الذكر، عبد الله ، محمد حامد ، الإقتصاد العمراني مع التطبيق على المدن العربية، ص47

الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وقد تم تبني وثيقة الصيغة الإستراتيجية رسميا في القمة 37 لمنظمة الاتحاد الإفريقي سنة 2001.([1])

النيباد عبارة عن شراكة بين بلدان القارة الإفريقية من جهة، وبينها وبين بقية العالم من جهة أخرى من أجل إحداث التنمية.

أولاً: نشأة مبادرة "نيباد":

نشأت مبادرة النيباد عبر مراحل متفرقة ونتيجة للعديد من المقترحات التي كان يقدمها قادة الدول الإفريقية خلال العديد من المنتديات واللقاءات؛ حيث شهد منتدى تنمية إفريقيا "ADF" الذي عقد سنة 1999 إجماعا من القادة الأفارقة على إيجاد حل لمشاكل القارة على أساس التكامل الإفريقي، ثم جاءت قمة سرت الأولى من نفس السنة ليتم طرح موضوع المعونة الدولية التي فوتت للدول الحديثة الاستقلال في أوربا وأسيا وحرمت منها الدول الإفريقية، فتم تكليف رؤساء دول جنوب إفريقيا والجزائر ونيجيريا للتفاهم مع دائني القارة الإفريقية بغية إلغاء ديونهم كما قدم رئيس جنوب إفريقيا "تابو مبيكي" ورئيس نيجيريا "أوبا سانغو" ورئيس الجزائر "بوتفليقة" في سنة 2001، برنامجا أطلق عليه "الإنعاش الإفريقي للألفية" والذي عرف اختصارا بمقترح "MAP" أي (african plan millennium) عرض على قمة سرت الثانية في 2 مارس 2001، في حين عرض الرئيس السنغالي "عبد اللاي واد" مشروعا سمي " مشروع أوميغا OMEGA" الذي أعلن عنه أول مرة خلال القمة الفرنسية الإفريقية 21([2]). بعد ذلك تم دمج البرنامجين السابقين في مبادرة واحدة أطلق عليها NIA : Nouvelle Initiative Africaine

، حيث تزامن ذلك مع تحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى ما يعرف حاليا بالإتحاد الإفريقي، ليتم إقرارها بعد ذلك في قمة "لوساكا" بزامبيا في يوليوز 2001، وترشيح الرئيس السنغالي "عبدو اللاي واد" للانضمام إلى الرؤساء الثلاثة الذين تم تعيينهم سابقا لمناقشة مسألة الديون الإفريقية، يضاف إليهم الرئيس الحالي "ألفا عمر كوناري"، لتصبح لجنة مناقشة الديون والتي ستتكفل بعرض البرنامج أمام مؤتمر G8 مكونة من خمس رؤساء دول.([3]) وخلال إحدى الجلسات ارتأت اللجنة التنفيذية أن من الضروري تغيير اسم

[1] فوزية خدا كرم عزيز، "النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا"، مجلة الأستاذ (بغداد: العدد 30، 2013) ص 426 فوزية خدا كرم عزيز، م. س، ص426

[2] حمزة بولحسن: مبادرات التنمية في إفريقيا: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد "نموذجا (أطروحة دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2013) ص268.

[3] خيري عبد الرزاق: مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، 2007) ص4

المبادرة لكي يصبح إسمه: Nouveau Partenariat pour le Développement de L'Afrique، ليتم الإبقاء على اختصار الانجليزية كرمز وحيد للمبادرة : NEPAD. ما يمكن استنتاجه من خلال دمج المبادرتين، هو أن التكامل الذي وفره برنامج الألفية لتجديد إفريقيا "ماب" الذي يمثل الإرادة السياسية الحقيقية لقطع الصلة بالماضي الاستعماري، ومشروع "أوميغا" الذي يمثله الرئيس السنغالي "عبد اللاي واد" المتوفر على خبرة بالجوانب التقنية والمتخصص في الشؤون الاقتصادية، والذي يجسد الالتزام والصرامة الاقتصادية، سيعطي للمبادرة بعدين أساسيين: ([1]) بعد فكري باستعادة الثقة في الذات الإفريقية، وبعد اقتصادي للمضي قدما ومواكبة التطورات الدولية خصوصيات مبادرة النيباد جاءت مبادرة النيباد بالعديد من الأهداف والمبادئ والأولويات بغية وضع أسس قوية لإستراتيجية إفريقية بتموين خارجي، وهو ما دفع ببعض القادة في إفريقيا أمثال الرئيس الليبي الراحل وأخرون إلى رفض المبادرة لكونها تخضع احتياجات إفريقيا لإرادة الغرب، مفضلين أن يكون البرنامج إفريقيا وملكا للأفارقة..

ثانياَ: أهداف وأولويات النيباد([2])

تسعى مبادرة النيباد إلى التعامل الجيد مع القضايا والمشاكل التي تعاني منها القارة الإفريقية والقضاء عليها وتوفير عيش أفضل للمواطن الإفريقي، من خلال التأكيد على إفريقية المبادرة ومسؤولية الدول شعوبا وحكومات في إنجاحها وتحقيق أهدافها واحترام مبادئها، وإلى إقامة شراكة جادة مع الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية أساسها المسؤولية المشتركة والمحاسبة المتبادلة".

أ_ أهداف النيباد

ترنو مبادرة النيباد من خلال أعمالها إلى تحقيق العديد من الأهداف، والتي سطرتها في وثيقتها التأسيسية كالآتي: القضاء على الفقر؛ وضع البلدان الإفريقية على طريق النمو المستمر والتنمية؛ وقف التهميش الممارس ضد إفريقيا في عملية العولمة، والرقي بوحدة كاملة ومفيدة في الاقتصاد العالمي؛ تعزيز دور المرأة. لكي تتمكن المبادرة من تحقيق الأهداف المرجوة يجب توفر جهود إفريقية مكثفة، لتحقيق معدل نمو متوسط في الناتج المحلي الإجمالي والمتمثل في 7% سنويا خلال 15 سنة القادمة، وتحقيق أهداف الألفية التنموية "MDGs" Development Goals Millennium التي جاءت في إعلان الأمم المتحدة للألفية الحالية..

[1] المرجع السابق،ص نفس الصفحة.

[2] فوزية خدا كرم عزيز، مرجع سابق، ص 427.

ب_ أولويات النيباد

وضعت مبادرة النيباد أولويتين مهمتين لتحقيق الأهداف المسطرة أعلاه":

توفير شروط التنمية المستدامة من خلال التأكيد على: الديمقراطية والحكم الرشيد سياسيا واقتصاديا؛ السلم والأمن التعاون والاندماج الإقليمي؛ بناء القدرات والخبرات؛ إحداث إصلاحات سياسية ورفع الاستثمار في قطاعات الزراعة والتنمية البشرية والتركيز أكثر على الصحة والتعليم والعلوم التقنية، بناء وتحديث البنية الأساسية من اتصالات ونقل ومياه وتشجيع تنويع الإنتاج والصادرات خصوصا الصناعات الزراعية والسياحة، وإحياء التجارة فيما بين الدول الإفريقية مع فتح أسواق المنتجاتها في البلدان المتقدمة وأخيرا الاهتمام بالبيئة.

الاستخدام الأفضل للموارد وذلك من خلال: جذب الاستثمارات الأجنبية، رفع حصة إفريقيا في التجارة العالمية: زيادة الادخار والاستثمار المحلي؛ زيادة تدفق رأس المال من خلال زيادة تقليص الدين ورفع عائدات المنظمة الإفريقية للتنمية تحسين إدارة العوائد والنفقات العامة. ([1])

ج_ مبادئ واليات النيباد

مبادئ النيباد جاء في وثيقة مبادرة النيباد العديد من المبادئ هيا: الحكم الرشيد 16 كمطلب أساسي للسلم والأمن والاستمرارية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الملكية والقيادة وكذلك المشاركة الواسعة والفاعلة من كل قطاعاتالمجتمع؛ تعزيز التنمية الإفريقية للموارد والفوائد لشعوبهاء الشراكة بين إفريقيا وبين الشعوب الإفريقية تعزيز التعاون الإقليمي والقاري: بناء القدرة التنافسية للدول الإفريقية والقارة: إقامة شراكة دولية جديدة خارجيا لتغيير العلاقات غير المتكافئة بين إفريقيا والعالم؛ ضمان أن تكون جميع الشراكات مع مبادرة النيباد تربطها أهداف تنموية عصرية واضحة المنطلقات.

ب. الية مراجعة النظراء أحدثت مبادرة النيباد آلية اعتبرت من أهم ما جاءت به للتصدي لفساد العديد من القادة الأفارقة وسوء إدارتهم الاقتصاد بلدانهم ولتجاوز العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية، وقد سميت ألية مراقبة النظراء Mécanisme (Africain devaluation entre Paire (MAEP

والتي صودق عليها في قمة الاتحاد الإفريقي، وتم إقرار أول وثيقة للألية سنة 2002 في عام 2005 وافقت 23 من أصل 53 دولة في الاتحاد الإفريقي طواعية على إخضاع سياستهم العامة لتلك الآلية،

[1] خيري عبد الرزاق، مرجع سابق، ص7

علما أن هذه الآلية شبيهة من حيث الأهداف بمؤسسة أنشئت سنة 1990 وهي مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا، (The conference on Security, Stability, Development in Africa (CSSDCA

، ويقع الاختلاف فيما بينهما في كون المؤتمر له إجراءات تنفيذية أكثر إلزامية من الألية ويعمل بصفة وثيقة مع منظمات المجتمع المدني في الدول الإفريقية 19.

وتعمل الية مراجعة النظراء على الرصد والتقييم الدوري للتقدم الذي تحرزه الدول الإفريقية في الوفاء بالتزاماتها التنموية والإصلاحات الاجتماعية والحكم الرشيد، فتفرض على الدول الأعضاء فيها الوفاء بالالتزامات في مجالات حساسة مثل حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي، على أن يخضع الأداء للمراجعة والتقييم بشكل مستقل مما يترتب عنه نتائج إيجابية كالاستفادة من المساعدات الدولية وجلب الاستثمارات الأجنبية وخفض الديون. كما يسمح جهاز مراجعة النظراء للدول التي تنضم للآلية بأن تراقب طواعية سير الحكم في بلدها وتقدم تقريرا سنويا عنها، غير أن غالبية الدول الإفريقية ترددت في الانضمام إلى هذه الآلية خوفا من استغلالها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، خاصة أن الدول الاقتصادية الكبرى تبدي حماسا لهذه الآلية لأنها الضامن لإقامة ديمقراطيات كمثيلتها الغربية.([1])

د_ مصير مبادرة النيباد وتفعيل الأجندة الإفريقية

بعد مرور أزيد من خمس عشرة سنة على تفعيل مبادرة النيباد، برز على السطح العديد من التحديات التي فرضت على القارة الإفريقية شعوبا وحكومات التصدي لها بالطرق التي تنسجم مع ما نصت عليه الوثيقة التأسيسية لمباردة النيباد: "يستند البرنامج على إصرار الأفارقة على تخليص أنفسهم وقارتهم من رقبة التخلف والاستعباد في عالم يتوجه نحو العولمة" هيكلة النيباد والتحديات المستقبلية أعلن في مؤتمر القمة الأفريقي السابع والثلاثون في لوساكا عاصمة زامبيا في يوليو 2001 عن إنشاء مبادرة النيباد، كما تم وضع الهيكل التنفيذي للنيباد الذي ترأسه رؤساء وحكومات الدول في الاتحاد الإفريقي، على أساس أنه برنامج إفريقي متكامل وشامل مغاير لكل السياسات والبرامج الغربية التي فرضتها جهات خارجية أو حتى أوصت بإتباعها، كما يشكل التزاما من القادة الأفارقة تجاه شعوبهم لحل مشاكل القارة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، وإن كان هناك العديد من التحديات التي وجب تجاوزها ومعالجتها.

[1] أحمد حجاج: "الحكومات الإفريقية، هل ستنجح التجربة ؟"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: العدد 156، أبريل 2004) ص32.

ثالثاَ:هيكلة النيباد

يتألف الهيكل التنفيذي للنيباد من: مؤتمر قمة الإتحاد الأفريقي أعلى سلطة في النيباد؛ لجنة التنفيذ تتكون من 15 رئيس دولة وحكومة موزعين بالتساوي على الأقاليم الإفريقية بالإضافة لخمس دول أصحاب المبادرة؛ لجنة التسيير مكونة من ممثلين شخصيين للقادة أعضاء اللجة التنفيذية؛ الأمانة العامة أو سكرتارية النيباد ومقرها مدينة بريتوريا بجنوب إفريقيا.

رابعاً: تحديات النيباد

رغم أهمية مبادرة النيباد للقارة الإفريقية لكونها وسيلة مهمة لإقامة الحكم الرشيد وتحقيق إقلاع اقتصادي إفريقي، وضمان حياة أفضل لشعوب القارة السمراء وتحقيق التنمية المستدامة، غير أنها في طريق تحقيق أهدافها تصطدم بتحديات كثيرة: كجذب الاستثمار الأجنبي لاستمرار التنمية الإفريقية، حيث يعتبر عدم الاستقرار السياسي عاملا مهما في خفض مستويات الاستثمار في القارة": الدول الكبرى تدعم وتقوي فلاحتها على حساب دول الجنوب المتضررة، التي تعتبر الفلاحة قطاعا أساسيا في إفريقيا، المساهمة الخارجية غير كافية والمشروعات التي شملتها مبادرة النيباد بحاجةإلى تمويل كبير خاصة البنية التحتية والطاقة والصحة والزراعة والمياه ؛ عدم قدرة الدول الإفريقية على ضمان الاستقرار وحفظ السلم في المناطق المضطربة، وإن كانت هناك قوى إقليمية قادرة على نشر قواتها العسكرية ولكن بدعم مالي لكي يتسنى لها مواصلة عمليات السلام ، القارة محط أطماع غربية مما يهدد بفشل المبادرة التي تعتمد على التمويل الأجنبي بالأساس إضافة إلى ما سبق ذكره فالمبادرة تواجه تحديات أخرى : كالصراعات على الحدود الوطنية والإقليمية ؛ أزمة الديون التي تتخبط فيها القارة الإفريقية؛ التفرقة التي يعرفها قادة الاتحاد الإفريقي قد تؤثر على المبادرة؛ عدم رغبة قادة الدول في نشر المعلومات حول المبادرة؛ ضعف التجارة البينية الإفريقية مما يقلل الأموال المتاحة لحل المشاكل الاجتماعية.([1])

أ_ الأجندة الإفريقية 2063

احتفالا بالذكرى 50 لتأسيس الإتحاد الإفريقي تم إطلاق خطة جديدة للقارة الإفريقية تحت عنوان" أجندة 2063"، وقد حددت هدفا لنفسها وهو "إفريقيا التي نريد"، كما عرضت هذه الخطة من قبل

[1] لخيري عبد الرزاق، مرجع سابق، ص12

54 عضوا في الاتحاد على شاكلة دعوة للعمل في كافة أرجاء القارة الإفريقية، بغية بناء قارة قوية ومتحدة وتنعم بمستقبل مشترك أفضلة .([1])

ب_ تعريف الأجندة 2063

تعد أجندة Agenda 2063 عبارة عن خطة أفريقية أصيلة للتنمية والتحول الذاتي من خلال تسخير المزايا النسبية التي تزخر بها القارة، فهي مختلفة تماما عن مبادرة النيباد التي كان فيها الاعتماد على الشراكة الغربية والمنظمات والمؤسسات الدولية، زيادة على ذلك فالأجندة هي بمثابة رؤية أو إستراتيجية للمستقبل البعيد. وتكمن التطلعات السبع الإفريقية من أجل أجندة 2063 في ما يلي : ازدهار إفريقيا بالاعتماد على المشاركة والتنمية المستدامة: تكامل القارة والوحدة السياسية اعتمادا على قيم الحركة القومية الإفريقية ورؤية النهضة الأفريقية: الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والعدالة، وسيادة القانون؛ أفريقيا السلمية والأمن؛ بناء أفريقيا ذات هوية ثقافية قوية، باعتماد التراث المشترك والقيم والأخلاق؛ تركيز أفريقيا على التنمية في الناس، ورفع قدرات النساء والشباب؛ جعل أفريقيا شريك عالمي موحد ومؤثر قوي. كما دعت الأجندة الأفارقة والمنحدرين من أصول إفريقية ويعيشون خارج القارة، وحكومات وقادة الدول والمؤسسات والمواطنين والمنظمات، إلى العمل سويا لتحقيق الرؤية والقضاء على الفقر، وأعد لذلك جدول أعمال قسم على ثلاث مستويات: –

المدى القصير: ما يمكن تحقيقه خلال 10 سنوات؛ – المدى المتوسط: الخطط التي تحتاج ما بين 10 و25 سنة –

المدى الطويل: البرامج التي تواجهها تحديات كبرى فتستغرق ما بين 25 و50 سنة

ج_ مجالات عمل الأجندة 2063 ([2])

تعتبر أجندة 2063 من المبادرات والخطط التي أعطى انطلاقتها الاتحاد الإفريقي، والتي تحتاج تضافر الجهود على مستوى القارة والتعاون المباشر بين الاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تملك خبرات تنموية، كما تضم الخطة كل ما تحتاجه من قدرات وتكامل اقتصادي وتنسيق سياسي. وقد

---

[1] فوزية خدا كرم عزيز، مرجع سابق، ص 433.

[2] فلاح أمينة: دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة)ص 120.

تم تعداد مجالات عمل الأجندة في تقرير المفوضية والذي جاء فيه: إطلاق ثورة في التكنولوجيا والعلوم والابتكار؛ وتوجيه اقتصاديات الدول الإفريقية نحو التصنيع وتقويتها وزيادة الموارد الطبيعية الأفريقية التي لا تزال تستغلها الدول الغربية؛ وتحديث الزراعة الإفريقية وزيادة الإنتاجية وهي المجالات يمكن تحقيقها خلال 25 سنة أي بحلول 2025، ومن الأهداف أيضا ربط أفريقيا ببنية تحتية عالية الجودة في قطاع الطاقة والطرق والاتصالات؛ وإنشاء منطقة للتجارة الحرة الإفريقية بحلول 2017 ومضاعفة التجارة جنوب– جنوب مرتين بحلول عام 2022. أما بخصوص جانب الأمن والسلم فقد جاء في الأجندة الحث على دعم الشباب، معتبرة إياهم أساس النهضة الإفريقية وأن إعطائهم الفرصة للقيادة قد يكون الحل الأمثل للحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية وانتهاك حقوق الإنسان وتفشي الأمراض والكوارث الطبيعية والإبادة الجماعية كما خصص جانب من الأجندة للتنصيص على التكافؤ بين الرجل والمرأة في المؤسسات العامة والخاصة، وتعمل الخطة على بناء أسواق رأسمالية قارية ومؤسسات مالية، والاستفادة من مختلف التجارب العالمية لتحقيق نهج إفريقي، وربطت موعدا سنة 2018 لإلغاء التأشيرات بين الدول الإفريقية واحداث جواز سفر موحد.([1])

[1] المرجع السابق، فلاح أمينة: دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا،ص120/121

خلاصـــة الفصـــل:

بالنهاية إن تحقيق التنمية السياسية يتضمن تقديم الحلول والآليات المناسبة للتحديات والصعوبات السياسية والاقتصادية وغيرها التي تعيق انخراط البلدان في عملية تنموية حقيقية، كذلك إن تقييم مسار التنمية السياسية – التي هي جزء من أجزاء الفعل التنموي العام – ومن ثم التنمية الإنسانية الشاملة بحاجة إلى صياغة علمية وإعادة النظر في المفاهيم والأطر النظرية التي تتناول واقع التنمية والتحولات السياسية للوصول إلى تشخيص دقيق وصحيح للواقع، وتحديد أسباب الإخفاق والنجاح في التنمية الإنسانية، ودور التنمية السياسية في تطويرها، لتصبح على سُلم الأولويات في صياغة برامج تنموية وترتيبات مؤسسية تراعي الجانب الإنساني، وترقية حقوق الإنسان العربي وفتح المجال أمامه في المشاركة السياسية بمختلف أبعادها، وهذه تمثل شروطاً ضرورية ونوعية للنهوض من حالة الركود والتخلف، لبناء نهضة حقيقية في أي مجتمع وتنمية سياسية وإنسانية شاملة وحقيقية.

الخـــاتمـــة

الخاتمـــة:

و في الأخير ونصل إلى أنه بدون السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحكم الفعال، القائم على سيادة القانون – لا يمكننا أن نأمل في تحقيق التنمية المستدامة. ولكننا نعيش اليوم في عالم يتسم بالانقسامات على نحو متزايد. وبينما تتمتع بعض مناطق العالم بمستويات مستدامة من السلم والأمن والازدهار، تعاني مناطق أخرى دورات لا تنتهي من الصراع والعنف. ولكن الصراعات ليست قدرا حتميا لا مفر منه، بل هي حالة طارئة لا بد من معالجتها.

فالمستويات المرتفعة من العنف المسلح وانعدام الأمن لها آثار مدمرة على تنمية البلدان، مما يؤثر على النمو الاقتصادي وغالبا ما يؤدي إلى مظالم طويلة الأمد يمكن أن تستمر لأجيال. كما أن العنف الجنسي والجريمة والاستغلال والتعذيب يتزايد وينتشر أيضا في حالات النزاع أو في غياب سيادة القانون، ويجب على البلدان اتخاذ التدابير اللازمة لحماية فئات الشعب الأكثر تعرضا للخطر.

وتسعى أهداف التنمية المستدامة إلى الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف، والعمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية لإيجاد حلول دائمة للصراع وانعدام الأمن. ويعد تعزيز سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان أمر أساسي في هذه العملية، يشمل كذلك جهود خفض تدفق الأسلحة غير المشروعة وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحكم العالمية.وبوصفه الوكالة الرائدة في مجال التنمية في منظومة الأمم المتحدة، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع فريد يمكنه من المساعدة في تنفيذ الأهداف من خلال عملنا في نحو 170 بلدا وإقليما.نحن ندعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال حلول متكاملة. لا يمكن مواجهة التحديات المعقدة التي نواجهها اليوم – من وقف انتشار الأمراض إلى منع نشوب الصراعات – لا يمكن معالجتها بدقة في عزلة . بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، هذا يعني التركيز على النظم والأسباب الجذرية والعلاقات بين التحديات – وليس فقط القطاعات المواضيعية – لبناء حلول تستجيب للواقع اليومي للناس. يوفر لنا سجل إنجازاتنا في تحقيق الأهداف تجربة قيمة وخبرة سياسية مجربة لضمان وصولنا جميعًا إلى الأهداف المحددة في أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. لكن لا يمكننا القيام بذلك وحدنا. يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة شراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين على حد سواء للتأكد من أننا نترك كوكبًا أفضل للأجيال القادمة.

وفي الأخير لا يسعنا سوى طرح بعض التوصيات أهمها:

1. ينبغي على كافة الدول، وبالأخص العربية منها؛ أن شعوبها لم تعد بعيدة كل البعد عن التطورات والأوضاع من حولها في ظل التنامي المتسارع في نقل المعلومات، وما أوجدته هذا الشعوب من أدوات التواصل الاجتماعي الحديث وقنوات الوحدة الافتراضية التي وحدتهم أجمعين، في حين لم تستطيع الدول العربية ذلك الأمر، فلا يزال التاريخ شاهدة على أوجه الخلاف المستمر فيما بينها والأيديولوجيات التي ينطلق منها كل واحد منهم، فضلا عن المصالح التي أصبحت وللأسف هي الناظمة لطرائق الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية، بل وحتى القانونية منها.

2. ضرورة مواجهة الأسباب الحقيقية للصراعات السياسية، والحروب الأهلية داخل الإقليم الواحد، كخطوة في تحقيق الاستقرار، موضحة ضرورة وجود إطار سياسي ملائم يسمح بمشاركة كافة أضياف وشرائح المجتمع في صنع القرار الوطني؛ مع وجود ضمانات لحماية معتقدات الاقليات وثقافتها وتظم حياتها، والحيلولة دون اتباع سياسات حكومية تمييزية ضدها.

3 ضرورة التوسع في نظام الحكم الذاتي الداخلي في الدولة، ليشمل كافة أضياف المجتمع، واشتراط الموافقة على نظام الحكم من الجميع دون استثناء.

4 نبد الحلاقات الراهنة، واتخاد خطوات جادة نحو بناء المؤسسات على أسس صحيحة، وبقدرات وكفاءات وطنية، باعتبارها الطريق السليم إلى تحقيق الاستقرار السياسي وصيانة المكاسب المتحققة.

5. الحد إن لم يكن الكف، عن الاعتماد على المساعدات الخارجية، وحل مشاكل المديونية الداخلية

والخارجية، وتقوية روابط التعاون العربي والإقليمي أي بمعنى تجنب التبعية الاقتصادية لكيلا ينتج عنها

تبعية سياسية.

6. يجب معالجة الأزمات العربية في إطار المنظمات الإقليمية، وأن تراعي الضوابط المستقرة التي تتعلق بهذا التدخل، وأن يحافظ على الدولة واستمرارها حتى لا يعيش المواطن في فوضى، كما هو حال بعض البلدان العربية اليوم. . إعادة النظر في هيكلة وسير مجلس الأمن، وخاصة فيما يخص طريقة استعمال حق النقض الفيتو ورفع الاحتكار الممارس من قبل الدول الخمس، كما نوصي بإعادة النظر في العضوية

الدائمة في المجلس؛ نظرة التطور وبروز بعضا من الدول الفاعلة التي أصبح لها وزنها في الساحة الدولية

و نستنتج أن أهداف التنمية المستدامة تقتضي التعاون والعمل مع جميع الشركاء وبشكل عملي حتى نتمكن من اتخاذ الخيارات الصحيحة لتحسين الحياة بطريقة مستدامة للأجيال القادمة. وهي توفر مبادئ وغايات واضحة لجميع البلدان لتعتمدها وفقا لأولوياتها وخططها الوطنية مع تسليط الضوء على التحديات البيئية التي يواجهها العالم بأسره.

تمثل أهداف التنمية المستدامة خارطة طريق شاملة. وهي تعالج الأسباب الجذرية للفقر وتوحد الشعوب لإحداث تغيير إيجابي للعالم أجمع. ما يميز أهداف التنمية المستدامة عن غيرها من الأهداف أنها تركز على شمولية الجميع، حيث لا يمكن لدولة أن تعمل لوحدها لتحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي داخل حدودها فقط، بل يجب على الدول أن تتكاتف وتتعاون لضمان تحقيق الأهداف والاستدامة للعالم أجمع.

و بعد أن أصبحت التنمية بأشكالها وتطبيقاتها المتنوعة الشغل الشاغل للعالم حتى الأمس القريب، أدرك العالم بعد أن مشاكله قد تفاقمت وأنه ماض في طريق يحتاج إلى تصحيح؛فنموذج التنمية الحالي تعدى على حقوق الأجيال القادمة لاسيما بعد أن ظهرت أزمات بيئية خطيرة مثل التغيرات المناخية والتصحر وقلّة المياه العذبة وتقلّص مساحات الغابات، وتلوث الماء والهواء، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاذ الموارد غير المتجددة؛ نتيجة الإستهلاك الغير عادل من الإنسان.

كل ذلك دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى.

قـــائمـــة المراجع

قـــــائمـــــة المراجـــــع:

كتب:

- أحمد سي علي دراسات في التدخل الإنساني، دار الأكاديمية، الجزائر، 2010.
- أمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات القانونية المقارنة ، د.م.ج، الجزائر، 1998.
- جلبير الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة عمر الشافعي، بيروت: دار الساقي، 2013.
- جوتيار محمد رشيد صديق، المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسية لحقوق الإنسان، دار المطبوعات الجامعية، جورج عوض، الإسكندرية، 2009م
- حمد صادق ، إدارة التنمية وطموحات التنمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن،1983.
- خيري عبد الرزاق: مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، 2007)
- راؤول فيريرو ، النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتعزيز حقوق الإنسان، منشورات الأمم المتحدة،(1986)،
- سعيد بو شعير، سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج، د.م.ج، طي، 2000،
- السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: الأبعاد المعرفية والمنهجية . الجزء الأول، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 2002. القرار رقم A/RES/ 182/46 ، عن

الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، الدورة 46، الجلسة 78 في 19 ديسمبر 1991.

- سيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: الأدوات والآليات. الجزء الثالث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.

- شفيق محمد ، التنمية الاجتماعية : دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمعالإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة نشر. عاطف غيث، في تقديمه لكتاب، نبيل السمالوطي ، علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1974،

- صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات الدين الخارجي، منشورات الصندوق الترجمة العربية)، واشنطن، 2003،

- عبد الله ، محمد حامد ، الإقتصاد العمراني مع التطبيق على المدن العربية، المطابع العالمية الرياض، 1995،

- غضبان مبروك، المجتمع الدولي، الأصول التطور والأشخاص، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م،.

- مقدادي محمد، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000م؟

مجلات:

- أحمد حجاج: "الحكومات الإفريقية، هل ستنجح التجربة ؟"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: العدد 156، أبريل 2004) .
- فوزية خدا كرم عزيز، "النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا"، مجلة الأستاذ (بغداد: العدد 30، 2013)
- محمد عبد الفتاح القصاص، حين تنفصل التنمية عن العدالة الإجتماعية، مجلة بدائل، العدد الثامن، صيف 2007.
- يندبس أريس و أكلس ف. مكالا ، التنمية الريفية والزراعة والأمن الغذائي، التمويل والتنمية ، 33 (4)، (1996)،

مواد:

- المواد (1)، (5)، (7) من إعلان الحق في التنمية . –
- المادة (1) فقرة (2) من إعلان الحق في التنمية

مذكرات تخرج:

- أحمد واني، الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة، رسالة دكتوراه في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2011-2010 ،
- بوبوش محمد، (أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية)، جامعة محمد الخامس، الرباط،21/10/2008م.
- جون أوستين، مقتبس عن أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية لحقوق جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2007 -2008،

- حسن رزق سليمان عبدو، النظام العالمي مستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010.
- حمزة بولحسن: مبادرات التنمية في إفريقيا: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد "نموذجا (أطروحة دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2013).
- رابح حمدي باشا ، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية (أطروحة دكتورا في الاقتصاد مقدمة في جامعة الجزائر)، السنة الجامعية (2006-2007)،
- فلاح أمينة: دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة)
- وساوي أمال، التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر، رسالة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012،

تقارير:

- أرجون كسانغوبتا، دراسة عن الحالة الراهنة التقدم المحرز في تنفيذ الحق في التنمية، تقرير مقدم إلى لجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، الدورة السادسة والخمسون، جنيف، 13-17 أيلول/سبتمبر 1999،
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2005.
- عبد الله الولادي، العلاقة العضوية بين حق التنمية وحقوق الإنسان، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الخامس عشر لاتحاد المحامين العرب المنعقد بسوسة، تونس، 2-5 نوفمبر 1984، (بتصرف)

لقاءات:

- البازعي، حمد بن سليمان، الاتجاهات الحديثة وسياسة التجارة الدولية في ظل التوجهات نحو العالمية، اللقاء السنوي التاسع لجمعية الإقتصاد السعودية ، الرياض ، 1995.

مقالات:

- مقالة ،ندى علي، مالا تعرفه عن الإستثمارات الأجنبية المباشرة،نشر بتاريخ ،الثلاثاء 22 تشرين الثاني 2017
- مقالة ،ندى علي، مالا تعرفه عن الإستثمارات الأجنبية المباشرة،نشر بتاريخ ،الثلاثاء 22 تشرين الثاني 2017

مواقع إلكترونية:

- موقع إلكتروني : تم الإطلاع عليه يوم: 2021/06/12 Www.fao.org/arabic/newsroom/news/2002

مراجع أجنبية:

- Keba M, Baye(1972), Le droit au development comme un droit de l'homme, Revue des droits de

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمـــة الشكـــــــر.....	
الإهـــــــــداء.....	
مقدمـــــــــــة.....	أ _ ج

الفصـــــل الأول:

الدولة بين التنمية و حماية السيادة

التنمية و السيادة من وجهة نظر دول الشمال ودول الجنوب	14
دور المجتمع المدني.....	14
الدور الفاعل للدولة.....	17
إستراتيجية التنمية للألفية الثالثة.....	19
التنمية و السيادة من وجهة نظر دول الجنوب.....	20
التنمية حق من حقوق الانسان	23
علاقة الحق في التنمية بحقوق الشعوب والدول والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية.....	25
الواقع العالمي والحاجة إلى إعمال الحق في التنمية وتنمية الموارد البشرية.....	27
آليات إعمال الحق في التنمية لأجل التنمية البشرية والتنمية الشاملة.....	31
مفهوم السيادة في القانون الدولي.....	35
مظاهر السيادة.....	37
المجتمع الدولي و التنمية العادلة.....	40
التنمية المتناسقة.....	40
الاستثمار مؤشر اقتصادي للتبعية عوض التنمية.....	42
الانفتاح، الرأسمال الأجنبي، وتعميق التبعية.....	43
أهداف وتأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	44
نقيض التجارة والتنمية/ التبعية التكنولوجية.....	45
خلاصـــــة الفصـــــل.....	46

الفصـــــل الثانـــي:

تمسك الدولة بالسيادة أمام عقبات التنمية في عصر العولمة

محاولات تطويع مبدأ السيادة أمام التنمية.....49

الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدول.....49

صندوق النقد والبنك الدوليين وسيادة الدولة.....53

تأثيرات صندوق النقد والبنك الدوليين على السيادة الوطنية.....55

تأثيرات منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية.....57

مقومات التنمية أمام السيادة المقومات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية العلمية التكنولوجية..60

المنظمة العالمية التجارية و هدر التنمية في دول عالم الجنوب.....64

تأثيرات المنظمة على المدن العربية.....66

الشراكة الجديدة في افريقيا " الشيباد " نوع من التنمية 69

خلاصـــة الفصـــل.....77

الخـــــاتمـــــــة.....79_81

قـــــائمـــــة المراجـــع.....83_86

فهرس المحتويـــــات.....88_89

الفهرس:

الفهرس	
بسملة	
شكر وعرفان	
اهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الدولة بين التنمية و حماية السيادة	
المبحث الأول: التوفيق بين التنمية و السيادة	14
المطلب الأول: التنمية و السيادة من وجهة نظر دول الشمال ودول الجنوب	14
الفرع الأول: لتنمية و السيادة من جهة نظر دول الشمال	14
الفرع الثاني: التنمية و السيادة من جهة نظر دول الجنوب	21
المطلب الثاني: التنمية حق من حقوق الإنسان	23
الفرع الأول: علاقة الحق في التنمية بحقوق الشعو و الدول	25
الفرع الثاني: الواقع العالمي و الاجة إلى أعمال الحق في التنمية و تنمية الموارد البشرية	28
المطلب الثالث: السيادة مبدأ من مبادئ القانون الدولي	35
الفرع الأول: مفهوم السيادة في القانون الدولي	35
المبحث الثاني: المجتمع الدولي و التنمية العادلة	39
المطلب الاول التنمية مع الحفاظ على السيادة بدل المساعدة المشروطة	40
الفرع الاول التجارة والتنمية	40
الفرع الثاني التنمية والتكنولوجيا	40
المطلب الثاني الاستثمار مؤشر اقتصادي للتبعية عرض التنمية	42
الفرع الاول الانفتاح الرأسمالي الأجنبية وتعميق التبعية	43
الفرع الثاني اهداف و تأثيرات الاستثمار الاجنبي المباشر الفرع الثالث التجارة والتنمية التبعية التكنولوجية	43
الفرع الثالث: نقيظ التجارة والتنمية التبعية التكنولوجية	44
الفصل الثاني تمسك الدولة بالسيادة أمام عقبات التنمية في عصر العولمة	
المبحث الاول: تراجع مبدأ السيادة في ظل التغيرات العالمية	49
المطلب الاول: محاولات تطوير مبدأ السيادة أمام التنمية	49
الفرع الاول: الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدول	49
الفرع الثاني: صندوق النقد والبنك الدوليين وسيادة الدولة	53
الفرع الثالث :تأثيرات صندوق النقد والبنك الدوليين على السيادة الوطنية	55
المطلب الثاني :مقومات التنمية أمام السيادة المقومات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية العلمية التكنولوجية	60
الفرع الاول: مقومات التنمية على المستوى الاقتصادي	60
الفرع الثاني: مقومات التنمية على المستوى السياسي	61

الفهرس:

المبحث الثاني: نمط التنمية الجديدة استعمار اقتصادي معولم	62
المطلب الاول: المنظمة العالمية التجارية و هدر التنمية في دول عالم الجنوب	64
الفرع الاول: الدولة النامية	64
الفرع الثاني: تأثيرات المنظمة على المدن العربية	64
المطلب الثاني: الشراكة الجديدة في افريقيا " النيباد " نوع من التنمية	66
الفرع الاول: المبادرة الجديدة لتنمية افريقيا " نيباد"	69
الفرع الثاني: تعريف النيباد	69
خلاصة الفصل	69
الخاتمة	79
قائمة المراجع	
فهرس المحتويات	